الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية

دراسة حالة الجزائر (1991-2015)

إعداد الطلبة

✓ **الأسعد بن بردي**

✓ **إيمان معلـــــول**

✓ **هناء مهـــــري**

تحت إشراف الدكتور

✓ **مرزوقي مرزوقي**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/ الأخضر بن عمر	أستاذ محاضر صنف ب	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسـا
د/ مرزوقي مرزوقي	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
د/ إبراهيم وصيف غدير	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا مساعدا
د/ روضة جديدي	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله الذي وهبنا نعمة العلم ووفقنا لانجاز هذه المذكرة

(....رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت عليا وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ....) الآية 19 سورة النمل.

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في كلية العلوم الاقتصادية- جامعة الشهيد حمه لخضر- وكل من ساهم في تعليمنا حرف طول مسيرتنا الدراسية ونخص بالتقدير والشكر الأستاذ: **مرزوقي مرزوقي** والأستاذ: **وصيف غدير إبراهيم**

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عن كل خير فله منا كل التقدير والاحترام كما لا يفوتني أن أتقدم بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة حمه لخضر بالوادي.

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا العمل وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل خاصتا:**وصيف فايزة خير الدين**

وشكرا للذين كانوا عونا لنا في عملنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف في طريقنا

الأسعد، هناء، إيمان

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك.

انه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك منها إلى أن اهدي ثمرة **هذا** العمل المتواضع إلى:

الذي يخفق له قلبي باستمرار، ضياء قلبي و نور بصري " محمد "صلى الله عليه و سلم.

إلى التي لم أجد الكلمات التي توفي بحقها، إلى ملاكي في الحياة ..إلى معنى الحب و الحنان، إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحيو حنانها بلسم جراحي إلى أغلي الحبايب

أمي الغالية.

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح و نضال، إلى الذي رباني على الفضيلة وشملني بالعطف و الحنان إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار، أحمل اسمه بكل افتخار ...

أبي الغالي حفظه الله.

إلى الذين أحاطوني بمساعدتهم و حبهم، **أخي بالقاسم و أخواتي و جميع أهلي و أقاربي و جيراني، وأصدقائي خاصة هناء وإيمان.**

إلى كل من علمني حرفا ، إلى كل الأساتذة و المعلمين في جميع الأطوار التعليمية.

إلى من ساهم في وصولنا لطريق النهاية إلى كل من علمني شيئا جديدا وغذى فكري بالعلم والمعرفة، وكل من وقف بجانبنا وساعدنا في كل المصاعب من قريب أو من بعيد.

لكم كل الشكر والامتنان

بن بردي الأسعد

إهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع فالعلم لا يتم إلا بالعمل فأهدي

ثمرة جهدي: إلى من بلغ الرسالة وأدى الامانة ...نبينا **محمد عليه الصلاة والسلام**

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان، وتميز لضرعها عرش الرحمان، ووضعت تحت قدميها الجنات .

كانت الملاذ و المأوى سر السعادة والنجوى، نبع الحنان، ومبعث الأمان

امي الغالية.

إلى من خطى در ب الصعاب من أجلنا، صاحب القلب الكبير، تاج رأسي إلى رمز العطاء، فكان

هو معي حيثما أسير، فبث في روحي الحياة، وقوة الدفاع

ابي الغالي.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يطيل في عمرهما على الطاعة، وأن يمنحهما الصحة والعافية، وأن يجعل

عاقبتهما جنة عرضها السموات و الأرض.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد والرعاية، ورافقتني في دروب الحياة، عائلتي

خيرة، فاطمة، يونس، بلال، والكتكوته الصغيرة ميرال.

إلى كل من التقيت بهم ، وسرت معهم على درب العلم و التعلم، إلى الأصدقاء، رمز الوفاء

و العطاء **خديجة، هناء،كريمة، سهيلة، و الأسعد.**

وفي الاخير ارجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج

ولكم مني جزيل الشكر والاحترام

معلول إيمان

إهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع والذي أهديه:

إلى منارة العلم والإمام المصطفى .. إلى سيد الخلق رسولنا الكريم... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من سعى و شقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح...

والدي العزيز.

اهدي ثمرة جهدي الى نور حياتي ووجداني، إلى التي أبصرت الدنيا من خلالها وأدركت الغاية بفضلها، الى من منحتني كل شيء، والتي بذلته كل جهدها حتى أصل إلى ما وصلته إليه إلى منبع الحنان.

أمي الغالية والحنونة حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.

الى الأعمدة التي أظل ارتكز عليها للصمود إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي...

إخوتي... أخواتي خاصتا حنان وعفاف.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع وتكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة علمنا... **أصدقائي** خاصتا إيمان وكريمة وحمزة والأسعد.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العلم و صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح...

أساتذتي الكرام.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل...

شكري الجزيل وامتناني.

مهري هناء

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الإشكال	II
قائمة الملاحق	II
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.	30-05
المبحث الأول:الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.	06
المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية لاستقلالية البنك المركزي و السياسة النقدية.	21
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية.	48-31
المبحث الأول:الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة التطبيقية	33
المبحث الثاني:تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية	36
خاتمة عامة	50
قائمة المراجع	54
الملاحق	57
الفهرس	61

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1 –1)	الاستقلالية الوظيفية للبنوك المركزية في أكبر ثماني دول	09
(1 –2)	مقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	26
(1 –3)	مقارنة بين الدراسات الأجنبية و الدراسة الحالية	27

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(2 –1)	تطورات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1991-2015	33
(2 –2)	تطور مقابلات العرض النقدي للفترة 1991–2015	35
(2 –3)	العلاقة بين معدل التضخم والاحتياطي الإلزامي للفترة 1991–2015	36
(2 –4)	العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل إعادة الخصم للفترة 1991–2015.	37
(2 –5)	العلاقة بين سعر الصرف واحتياطي العملة الأجنبية وحجم المديونية الخارجية خلال الفترة:1991–2015	38
(2 –6)	العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة 1991–2015	39

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستقلالية العضوية للبنك المركزي في اكبر ثماني دول	54
02	تطور مقابلات العرض النقدي للفترة 1991–2015	55
03	تطور الكتلة النقدية M1,M2,M3 للفترة 1991–2015	56
04	تطور سعر الصرف واحتياطي العملات الأجنبية والديون الخارجية للفترة 1991–2015	57
05	تطور معدلات التضخم وإعادة الخصم للفترة 1991–2015	58
06	تطور معدل الفائدة الاسمي والحقيقي للفترة 1991–2015	59

مقدمـــــــــة

مقدمة عامة:

1- توطئة:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية حيث يصنف في أعلى النظام المصرفي، ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم، وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية، ووجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة، كما يلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة ويتمتع بالسيادة والاستقلال.

و تتجه معظم الدراسات الحديثة في أعمال البنوك المركزية على البحث في خلفية الصراع بين المنافع التي تعود من عند البنك المركزي في الضغوط السياسية من ناحية وبين مبدأ المساءلة أمام الرأي العام لأولئك المسئولين عن اتخاذ القرارات الهامة و الحساسة فيما يخص السياسات المختلفة للدولة من ناحية أخرى.

فإذا كان الرأي العام قد انتهى إلى إن المحافظة على استقرار الأسعار أضحى هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية التي أصبحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي فانه لابد إن يتوفر للبنك المركزي المناخ المناسب لقيامه بدوره على النحو الذي يمكن من تحقيق هذا الهدف، وهنا ثارت مشكلة تبعية البنك المركزي للسلطة التنفيذية واضطراره للرضوخ للضغوط السياسية التي غالبا ما تتعارض مع هدف الحفاظ على استقرار الأسعار .

ومن ثم فرضنا قضية استقلالية البنك المركزي نفسها باعتبارها الشرط اللازم والضمانة الرئيسية بوضع و تنفيذ سياسته التنفيذية على نحو يحقق هدف استقرار الأسعار و المحافظة على قيمة النقود،و هذا الاتجاه تطور تطورا سريعا في السنوات القليلة الماضية في العالمين المتقدم و النامي،وبالطبع هذا الاتجاه له أسبابه و أساليبه ومبادئه،كما له أيضا انتقاداته و التحفظات التي يمكن إبداؤها عليه .

2- إشكالية الدراسة:

لقد تم التطرق إلى موضوع استقلالية البنك المركزي الجزائر عن السياسة النقدية، و للأهمية البالغة لدراسة هذا الموضوع، ونظرا للظروف العامة التي يمر بها الاقتصاد الوطني والسياسة النقدية فإن ذلك يفرض علينا طرح الإشكالية الآتية:

ما أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من 1991-2015؟

وكوسيلة لمعالجة هذه الإشكالية، وبغرض إزالة الغموض عن مضمون ما أردنا معالجته من خلال الموضوع،كان من الإلزام علينا أن نطرح بعض التساؤلات والتي تعبر بشكل واضح عن المحاور الأساسية لبحثنا، هي كالآتي:

- ما هي المعايير الدالة على استقلالية البنك المركزي ؟

- هل يتمتع البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) باستقلالية ؟
- ما مدى تأثير البنك المركزي الجزائري على السياسة النقدية للفترة 1991-2015.

3- فرضيات الدراسة:

ومحاولة للإجابة عن هذه التساؤلات طرحنا الفرضيات التالية:

- ✓ هناك جملة من المعايير الدالة على استقلالية البنك المركزي ترتبط بالإصدار النقدي وإدارة الجهاز المصرفي.
- ✓ لا يتمتع البنك المركزي الجزائري بكامل الاستقلالية وفقا للمعايير الدالة عن استقلالية البنك المركزي.
- ✓ يؤثر البنك المركزي الجزائري في السياسة النقدية من خلال سلطة الإصدار النقدي ومعدلات الفائدة المطبقة.

4- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- ✓ إبراز مفهوم الاستقلالية للبنك المركزي و قياس درجة الاستقلالية ووضع إطار شامل لهذه الاستقلالية.
- ✓ محاولة إيضاح العلاقة الموجودة بين التضخم واستقلالية البنك المركزي.
- ✓ تقييم استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها على فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في منح الاستقلالية للبنك المركزي عن السلطة السياسية، باعتباره يمثل السلطة المسئولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية في مختلف الدول وبشكل يمكنه من وضع سياسة نقدية فعالة.

6- مبررات اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع له عدة دوافع من بينها:

- ✓ التعرف على التطورات والتعديلات الحديثة التي تشهدها البنوك و أيضا التلميح إلى دور الساسة النقدية والسياسة الاقتصادية و أهميتهما في الدولة من خلال دراسة الأساليب والمؤشرات الدالة على تطبيقهما وطرق المفاضلة في اختيار السياسة النقدية بناءا عن السياسة الاقتصادية .
- ✓ بحكم التخصص في مرحلة التدرج وما بعد التدرج والرغبة في التخصص بشكل أوسع في هذا المجال.

7- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة المكانية في الجزائر أي دراسة المغيرات استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر و الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من 1991-2015.

8- منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة عن أسئلة البحث ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا في معالجتنا لهذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

لقد تم استخدام المنهج الوصفي في وصفنا لدراسة والتعريج عن المعايير المستعملة في تحديد الاستقلالية للبنك المركزي، أما المنهج التحليلي فقد تم استعماله عندما تطرقنا لدراسة استقلالية بنك الجزائر ودراسة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر ودراسة الأثر بينهما .

9- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي اعترضتنا في انجاز هذا البحث هي:

- ✓ تضارب المعلومات في مختلف المصادر المستخدمة.

10- محتوى الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات، قسمنا الدراسة إلى فصلين سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة.

الفصل الأول: تناول بشكل غلب عليه الطرح الوصفي إطارا نظريا، بعنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية وتم تقسيمه إلى مبحثين خاصين بالنظري وهما المبحث الأول درس الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية أما المبحث الثاني فتناول الأدبيات التطبيقية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية .

الفصل الثاني: تحت عنوان الدراسة الميدانية للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية وتم تقسيمه إلى مبحثين، خصص المبحث الأول إلى الحديث عن الطرق والأدوات المتبعة في الدراسة التطبيقية، في حين تم الحديث في المبحث الثاني إلى عرض ومناقشة نتائج الدراسة .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار هي الهدف الرئيسي التي أصبحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي، فلابد أن يتوفر له المناخ المناسب لقيامه بدوره لتحقيق هذا الهدف وهنا ثارت مشكلة تبعية البنك المركزي لسلطة التنفيذية، حيث إن هذه الأخيرة غالبا ما تتعرض مع هدف الحفاظ على استقرار الأسعار ومن ثم فرضت استقلالية البنك المركزي، باعتبارها شرطا أساسيا في قيام البنك المركزي بسياسة نقدية تحقق له هدف استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة، وتؤثر استقلالية البنك المركزي إيجابيا في تفعيل القرارات في إطار السياسة النقدية وإمكانية دقة تنفيذها.

بناءا على ما سبق سيتم في هذا الفصل التطرق إلى بعض المفاهيم حول استقلالية البنك المركزي، والتعرض إلى العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية وفي الأخير الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع. وعليه سيكون تقسيم الفصل كالتالي:

- **المبحث الأول**: الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.
- **المبحث الثاني**: الأدبيات التطبيقية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية

خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أساسيات استقلالية البنك المركزي من مفهوم ومعايير وغيرها إضافة إلى ذلك إظهار العلاقة بين كل من استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية، حيث ينقسم إلى مطلبين الأول كل ما يخص البنك المركزي والثاني بين البنك المركزي والسياسة النقدية.

المطلب الأول: معايير وأسباب الدعوة لاستقلالية البنك المركزي ومبرراته

تتعدد مفاهيم ومعايير استقلالية البنك المركزي ودرجة استقلاليته، وله العديد من الأسباب والمبررات حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من مفهوم استقلالية البنك المركزي في الفرع الأول والفرع الثاني معايير والفرع الثالث أسباب الدعوة لاستقلالية البنك المركزي والرابع المبررات.

1- تعريف استقلالية البنك المركزي

تعريف 1: يقصد باستقلالية البنك المركزي بأنه المفوض الوحيد المكلف بحماية قيمة العملة المحلية وتحقيق استقرار الأسعار، ويتمتع المسئولون الرسميون في البنوك المركزية باستقلالية، خصوصا في ما يتعلق بتعيينهم وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل انتهاء عهدتهم المحددة قانونا، كما يتمتع البنك الاستقلال المالي.[1]

تعريف 2: وتتمثل استقلالية البنك المركزي في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر المتمثل في تعيين نوع من القواعد السياسية النقدية يتحتم إتباعها حتى و إن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنها تتضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له استقلالية عنها.[2]

تعريف 3: إن الرغبة في جعل البنك المركزي مستقلا لا تكمن فقط في أهمية عزله عن الضغوط السياسية كعلاج لميل الحكومة نحو التمويل التضخمي ولكن أيضا لإعطاء البنك المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة القاعدة النقدية بحيث يصبح قادرا على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي تضعها الحكومة و التي

[1] إكن لونيس، **السياسة النقدية ودوروها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، فرع نقود وبنوك الجزائر، 2011/2010)، ص: 87.

[2] بحوصي مجدوب، **استقلالية البنك المركزي بين قانون 90/10 و الأمر 03/11، مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 16: 88-111، 2012، ص: 93.

قد يترتب عليها نتائج تضخمية، كذلك تسهم استقلالية البنك المركزي بفاعلية في خلق توقعات إيجابية بهدف الإبقاء على استقرار الأسعار من خلال انعكاسها على مصداقية وشفافية السياسة النقدية.[1]

ومن هذه التعاريف نستنتج أن استقلالية البنك المركزي تتمثل في منح البنوك المركزية الاستقلال الكامل لإدارة السياسة النقدية والحرية الكاملة في رسم وتنفيذ هذه السياسة من خلال عزلها عن الضغوطات السياسية.

2- معايير استقلالية البنك المركزي ودرجة قياسه

2-1 معايير استقلالية البنك المركزي

يوجد مجموعة من المعايير التي على أساسها يمكن تحديد درجة استقلالية البنك المركزي و وضعت هذه المعايير بسبب صعوبة قياسها كميا بشكل دقيق لما يحكمها من عوامل يختلف ترتيبها والوزن النسبي لكل منها، تصنف هذه المعايير إلى صنفين وهما معايير قانونية ومعايير اقتصادية.[2]

2-1-1 معايير قانونية: يمكن حصر هذه المعايير القانونية فيما يلي:[3]

– السلطة التي لها صلاحية تعيين محافظ أو رئيس البنك المركزي.

– الحقوق التي يكفلها القانون لممثلي الحكومة في الاقتراع بالموافقة أو الاعتراض على قرارات مجلس إدارة البنك المركزي.

– مدى خضوع البنك المركزي أو استجابته إلى طلب الحكومة بإصدار النقود لتمويل الموازنة العامة أو الإقراض للقطاع العام.

2-1-2 معايير اقتصادية: ويمكن حصر هذه المعايير فيما يلي:[4]

– مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع تنفيذ السياسة النقدية ومدى حدود تدخل السلطة التنفيذية في ذلك.

---

[1] منصوري زين، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات –**، جامعة الشلف، ص: 426.

[2] إكن لويس، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص: 400.

[4] قناد أسماء، **دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي (حالة الجزائر)**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015)، ص: 60-61.

– هدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة.

– مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمسائلة أمام الهيئات الأخرى.

2-2 درجة قياس استقلالية البنك المركزي:

تختلف قوانين البنوك المركزية بصورة عامة من حيث التركيز والمدى والتفاصيل، لذلك يعتبر ترتيب البنوك المركزية حسب درجة استقلاليتها أمرا صعبا لا يخلو من التجربة والاجتهاد، إلا أنه بصفة عامة يمكن قياس هذه الاستقلالية بالاعتماد على معيارين أو (مؤشرين) مختلفين هما: الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية للبنك المركزي.[1]

2-2-1 الاستقلالية العضوية:

تتعلق بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي وكذلك شروط ممارستهم لوظائفهم، أي بعبارة أخرى شروط تعيين المحافظ ومدة تعينه (فترة وظيفته) وحمايته ومدى مشاركة السلطات المسيرة في البنك، (أنظر الملحق رقم 01) إذ نجد في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان لا يتم تغيير محافظ البنك المركزي، بينما في بعض الدول الأخرى كفرنسا وهولندا وبلجيكا، فإنه يمكن توقيفه عن ممارسة وظائفه وهذا إلى أن تمت المصادقة النهائية على معاهدة ماستريخت، وكذلك طول مدة تعيين المحافظ تختلف من دولة إلى أخرى ولكن في كل الأحوال تحتفظ الحكومات بسلطة هامة في تعيين المسيرين.[2]

2-2-2 الاستقلالية الوظيفية:

تتحدد بالنظر إلى مسؤوليات و مهام وأهداف البنك المركزيو كذلك بالنظر إلى مدى استقلاليتها المالية، فكلما كانت أهداف السياسة النقدية غير واضحة وعديدة أو غير موجودة (كما هو حال بنك انجلترا)، كلما قلت درجة استقلالية البنك المركزي، كما هو مبين في الجدول الآتي:

[1] قشوط مبروكة، **دور استقلالية البنك المركزي في تطبيق القواعد الاحترازية (دراسة حالة الجزائر الفترة (1990-2013)**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015/2014)، ص: 16.

[2] إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

الجدول رقم (1-1): الاستقلالية الوظيفية للبنوك المركزية في أكبر ثماني دول.

الدول	المهام والأهداف	صلاحيات مطلقة وكاملة في المجال النقدي	إدارة أدوات السياسة النقدية	استقلالية ميزانية البنك
الو م أ	متعددة	مقسمة	نعم	نعم
ألمانيا	واحد	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	مقسمة	مقسمة	لا
المملكة المتحدة	لا	لا	مقسمة	لا
بلجيكا	لا	لا	مقسمة	لا
هولندا	واحد	مقسمة	نعم	لا
فرنسا	لا	لا	مقسمة	نعم
إيطاليا	لا	لا	نعم	نعم

المصدر: حسينة شلول، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية(دراسة حالة بنك الجزائر)**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في فرع نقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001)، ص:97.

فإذا أخذنا مثلا "البندز بنك" في ألمانيا -كما هو مبين في الجدول أعلاه - والذي يعتبر البنك المركزي الأكثر استقلالية في العالم، فهو يملك خبرة قاطعة وعامة في المجال النقدي (فهو ليس مجبرا على الأخذ بعين الاعتبار سياسة الحكومة)، وأما بالنسبة للاستقلالية المالية فإننا نلاحظ أن موازنات البنوك المركزية لبعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا و إيطاليا فعلا مستقلة، بينما العكس في اليابان وبلجيكا وفرنسا و نيوزلندا، وتجدر الإشارة إلى أنه يعتمد في قياس درجة استقلالية بنك المركزي ما على دراسة معقمة لقوانينها أولا، ثم على التقاليد التاريخية حيث تعتبر درجة الحرية التي يتمتع بها البنك المركزي في تغيير معدلات الفائدة معيارا أساسيا لقياس مدى استقلاله عن السلطات العمومية. [1]

3-أسباب الدعوة لاستقلالية البنك المركزي

رغم أن استقلالية البنك المركزي أصبحت واقعا فعليا في العديد من الدول إلا أن الحوار لا يزال دائرا حول مبررات هذه الاستقلالية، خاصة في المملكة المتحدة والتي يعد بنكها المركزي من أقدم البنوك المركزية في العالم والذي يعتبر حتى الآن مجرد تابع للخزانة.[2]

[1] شلول حسينة، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة بنك الجزائر)**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في فرع نقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001)، ص ص: 97، 98.

[2] عبادي رندة، **متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية (دراسة حالة بنك الجزائر)**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص بنوك، جامعة شهيد حمه لخضر الوادي، 2014\2015)، ص: 24.

وهناك عدة أسباب نحو استقلالية البنوك المركزية:[1]

– سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسات النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة، ووصل الأمر إلى حد فرض تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة).

– انهيار (بروتن وودز) وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة وكذا الدول النامية، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كناتج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية، تحت ضغط السلطات السياسية وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك، بما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم، وهذا يعني الاستقلال عن السلطات التنفيذية.

– التأثير الاقتصادي على السياسة النقدية، وذلك ما يسمى (الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي)، والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الانتخابات حتى ولو كان رواجا قصير المدى، فالمهم عندهم أن يستمر الرواج لحين نجاحهم في الانتخابات.

– الارتباط بين استقلالية البنك المركزي واستقرار الأسعار باعتباره الهدف الرئيسي للسياسة النقدية.[2]

– فالسلطة النقدية أو البنك المركزي في كثير من الدول يعهد إليها بمسؤوليات كثيرة أو صعبة تتعدى الإمكانيات المتاحة لها، وفي هذه الحالة تعمل إلى جانب بقية أجهزة الدولة على تحقيق أهداف عديدة كالنمو والاستقرار، إلا أنها في هذه الحالة تعاني من تضارب بعض الأهداف، فزيادة النمو يصاحبها ارتفاع في الأسعار، بينما يصاحب الاستقرار في الأسعار ركود في النشاط الاقتصادي، ورغم أن الهدف الرئيسي للبنوك المركزية هو المحافظة على استقرار الأسعار، إلا أنها لا تتمتع بالاستقلالية الكافية عن السلطات المالية في متابعة أهدافها، نظرا لأهمية استقرار الأسعار في المدى الطويل فإن من الدول خاصة تلك التي عاشت في فترة من فتراتها تضخما متسارعا من أولت أهمية مسبقة وكبرى لاستقرار الأسعار مقارنة بهدف النمو. لذلك فهي تمنح بنوكها المركزية درجة عالية من

[1] عزوز علي، **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل إصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11– 12 مارس 2008، ص: 4.

[2] حمني حورية، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها (حالة الجزائر)**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية في تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/ 2006)، ص: 43.

الاستقلال عن السلطة المالية في إدارة السياسة النقدية لتكون أكثر فعالية في تحقيق هدفها والمتمثل أساسا في الحفاظ غلى استقرار المستوى العام للأسعار أو مكافحة التضخم.[1]

4- مبررات استقلالية البنك المركزي

4-1 المبررات المؤيدة : استند مؤيدو استقلالية البنوك المركزية، على العديد من الحجج والمبررات التي تدعم فكرة استقلالية البنوك المركزية، ومن أهم هذه المبررات ما يلي:[2]

- إن مصداقية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق والإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار ومع الحد الأدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي المسئولين بعيدين على السياسة يكون باستطاعتهم على المدى البعيد.

- إن البنك المركزي هو المسئول على السياسة النقدية الرئيسية في أي بلد، والذي تتضمن أعماله مراقبة المؤسسات الأخرى، وكذلك إيجاد التنسيق فيما بينها، فلا بد أن يحظى البنك المركزي بالاستقلالية المطلقة.

- إن معظم البلدان التي شهدت اقتصادياتها ارتفاعا حادا في الأسعار ولم يكن من السهولة السيطرة على هذا الارتفاع (التضخم الطليق) في مدة سابقة، ومن ثم استطاعت هذه البلدان السيطرة أو معالجة هذا النوع من التضخم فيما بعد، فإن البنوك المركزية في مثل هذه البلدان تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال.

-كذلك من يبرر الاستقلالية، انطلاقا من إن المهمة الأولية للبنوك المركزية وهي المحافظة على قيمة النقد والقوة الشرائية له، ومن ثم فإن الهدف الأساس لاستقلالية البنوك المركزية هو تحقيق الاستقرار التقدي.

4-2 المبررات المعارضة: تتمثل هذه المبررات المعارضة في النقاط الآتية:[3]

- يرى أنصار هذا الرأي بأن السياسة الاقتصادية يجب أن يقوم بصياغتها موظفون منتخبون حتى إذا فشلوا في تحقيق رغبات الناخبين فأنهم يستبدلون بمنتخبين آخرين.

---

[1] ابرير محمد، **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية (دراسة حالة الجزائر)**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في لعلوم الاقتصادية تخصص نقود، – مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008)، ص:81.

[2] م م خلف محمد حمد الجبوري، **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقضية مع الإشارة إلى تجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004**، مجلة تكريت لعلو الإدارية والاقتصادية، المجلد-7/العدد-23/2011، ص:76.

[3] قشوط مبروكة، **مرجع سبق ذكره**، ص:16.

– إن السياسة النقدية ينبغي أن تتسق مع السياسة الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف العامة الاقتصادية، وبما أن البنك المركزي الذي يكون يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية فلا يوجد ضمان لهذا الاتساق، ويرى أنصار هذا الرأي بأن موقف نظام البنك المركزي كمنظم لعرض النقود يتميز بميل السلطات النقدية لصالح السياسات الموضوعة للحفاظ على قيمة النقود، وهكذا فهم يفضلون السياسات التي تحقق استقرار الأسعار على سياسات التي تستهدف تحقيق العمالة الكاملة.

– إن المعترضين على استقلالية البنك المركزي يرون أن السلطات النقدية شديدة التأثر بضغوط السياسية ويعتقدون بأن السلطات النقدية قد استخدمت سياسات مصممة لتحقيق منافع لأصحاب المناصب الإدارية الهامة.

– مشكلة التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين هيئة مستقلة في مجال النقد ومجالات السياسات الأخرى خصوصا سياسات الضرائب وأسعار الصرف.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المر كزي على مصداقية السياسة النقدية و العلاقة بينهما

تتعدد مفاهيم وأدوات السياسة النقدية حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من مفهوم السياسة النقدية في الفرع الأول والفرع الثاني أدواتها والفرع الثالث أثر استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية والفرع الرابع العلاقة بينهما.

1- تعريف السياسة النقدية:

تنوعت و اختلفت مفاهيم وتعاريف السياسة النقدية، إلا أنها تلتقي في العناصر المكونة للسياسة النقدية، وهي الإجراءات المتخذة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها.

التعريف 1: يقصد بالسياسة النقدية الإجراءات و الأدوات التي تعتمدها الدولة، من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد، بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا، والاستقرار الاقتصادي عموما، وبعبارة أخرى يمكن القول إن السياسة النقدية هي كل ما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومتزنة.[1]

[1] رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص: 175.

التعريف 2: تعتبر السياسة النقدية المتدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للمصارف التجارية، كما تعرف أنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني.[1]

حيث نستنتج من التعاريف السابقة أن سياسة النقدية هي العملية التي من خلالها تستطيع السلطة النقدية السيطرة على المعروض من النقود.

2- أدوات السياسة النقدية:

و تتمثل في مجموعة الأدوات المتاحة أمام السلطات النقدية، والتي يتم استخدامها من أجل تحقيق الأغراض النهائية، وقد تختلف هذه الأدوات من دولة إلى أخرى في ضوء تفاوت النظم السياسية والهياكل الاقتصادية والترتيبات المؤسسية القانونية ودرجة تطور الأسواق النقدية و المالية وغير ذلك من الاعتبارات الأخرى، وفي معظم الدول الرأسمالية المتقدمة فإن السلطات النقدية تستخدم أداء أو أكثر من الأدوات الرئيسية التالية وهي التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني، التغيرات في سعر الخصم أو سعر البنك الرسمي وسعر الصرف، وعملية السوق المفتوحة.[2]

2-1 سعر الخصم و إعادة الخصم:

2-1-1 إعادة الخصم: كان لسعر البنك دور بارز في السيطرة على حجم الائتمان، وحتى إعادته لتوازن ميزان المدفوعات عندما كان الإصدار يقوم على قاعدة الذهب وخاصة قبل انهياره للمرة الأولى حيث كان يعول عليه من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات، الذي يعود اختلاله آنذاك إلى قلة الصادرات (لارتفاع التكاليف النسبية) وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج قصد الاستفادة، ليقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم فترتفع بالضرورة معدلات الفائدة بالبنوك التجارية المقدمة للخصم، ومن ثم انكماش حجم العمليات وانخفاض مستوى الأجور، ومن ثم انخفاض التكاليف النسبية للمنتجات ليزيد الطلب عليها على الصعيد الخارجي، فترتفع الصادرات كما تعود رؤوس الأموال قصد الاستفادة من معدلات الفائدة المرتفعة، وهكذا يعود التوازن لميزان المدفوعات، وما تجدر

[1] شبيرة يمينة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، نقود ومالية، بسكرة، 1016/2015)، ص: 03.

[2] وجدي جميلة، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية (حالة الجزائر) خلال الفترة 2014/1990، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،** كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، 2016/2015)، ص: 12.

الإشارة إليه هو انه بعد التخلي عن نضام الذهب وانتشار النزعة التقييدية للتجارة الخارجية والرقابة على انتقال رؤوس الأموال، وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، تلاشى الدور البارز لسعر البنك، لكن مع تزايد استخدامه لتمويله نفقات الحرب العالمية الأولى، ومع عودة نظام الذهب، كان لسعر البنك أهميته، لكن بشكل اقل مما كان عليه من ذي قبل، وبعد زوال نظام الذهب ثانيتا، لم يعد سعر إعادة الخصم الأولى في الرقابة الغير المباشرة على حجم الائتمان، حيث يعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي، للتأثير في السيولة والائتمان، حيث استعملت منذ 1839م، وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للتحكم في الائتمان بداية من 1847م.[1]

ويمكن توضيح مفهوم سعر إعادة الخصم بأنه عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند قيامه بإعادة خصم ما تقدمه له من السندات، ويستعمل البنك المركزي هذه الأداة للتحكم في حجم الائتمان، بحيث يرفعه في حالات التضخم ليقلل من لجوء البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لديه أو الاقتراض منه، مما يجعلها ترفع من سعر إقراضها وخصمها للجمهور، وفي حالة الكساد وانكماش يخفضه البنك المركزي طالبا للتأثير العكسي.[2]

إذا هناك علاقة وثيقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة خصوصا في الدول ذات أسواق مالية وأنظمة مصرفية متطورة، وهذه العلاقة تناسبية، فزيادة سعر إعادة الخصم تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الفائدة والعكس صحيح فسعر إعادة الخصم هي المتغير المستقل وسعر الفائدة هو المتغير التابع.[3]

2-1-2 الخصم: يعتبر سعر الخصم من الأسلحة التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض النقدي، وذلك في إطار الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وسعر الخصم هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية، أو الذي يعيد به خصم أوراق سبق أن خصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين.[4]

2-2 سياسة السوق المفتوحة: تعرف سياسة السوق المفتوحة على أنها قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية، وخاصة السندات الحكومية، في السوق النقدية بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع

---

[1] حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2014)**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، بسكرة، 2016/2015)، ص ص: 77،78.

[2] زواري فرحات زينب، **دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية (دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 1990–2014)**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بنوك، الوادي، 2015/2014)، ص ص: 14،15.

[3] جبار بشرى، **السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي (حالة الجزائر)**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، أم البواقي، 2013/2012)، ص: 14.

[4] حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص:16.

وحجم الائتمان، حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتبعا للهدف الذي من المراد تحقيقه في إطار سياسته النقدية، فعندما يستهدف البنك المركزي زيادة سيولة السوق النقدية بصفة عامة وسيولة البنوك التجارية على وجه الخصوص عن طريق السياسة النقدية التوسعية، يدخل السوق مشتريا للأوراق الماليةو التجارية، في حين يكون بائعا لها عند استهدافه العكس في إطار السياسة النقدية التقييدية فبدخول البنك المركزي للسوق النقدية كمشتر ي للأو راق المالية مثلا فإنه سوف يؤثر مباشرة على الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، بقيامه بتسديد قيمة الأوراق المشترات بشيكات مسحوبة عليه من قبل البائعين، سواء كانوا أفراد أو بنوك تجارية، و التي تودع في الحسابات الخاصة لدى البنوك ليرتفع تبعا لذلك رصيدها من الاحتياطات النقدية وتزداد بالتالي قدرتها على منح الائتمان وخلق النقود، مما يدفعها إلى تخفيض معدلات الفائدة على قروضها للعملاء ومن ثم ارتفاع حجم الاستثمارات والطلب الكلي، لينعكس الأثر مباشرة على زيادة حجم الناتج الوطنيو ارتفاع في مستويات التشغيل كما تجدر الإشارة إلى أن سياسة السوق المفتوحة تؤثر كذلك على معدلات الفائدة في السوق النقدية من خلال التأثير على أسعار الأوراق المالية، فشراء الأوراق المالية سيكون مصحوبا بارتفاع الطلب عليها فترتفع أسعارها السوقية ومن ثم تنخفض أسعار الفائدة عليها وتحدث الآثار العكسية للآثار السابقة في حال دخل البنك المركزي إلى السوق النقدية كبائعللأور اق المالية بهدف امتصاص السيولة الفائضة في السوق النقدية، ومن ثم تقييد سيولة البنوك التجارية وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار.[1]

و يتضح جليا أن سياسة السوق المفتوحة تختلف كثيرا عن سياسة سعر إعادة الخصم ويمكن حصر أهم أوجه الاختلاف بين السياستين في النقاط التالية:[2]

– يحدد سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي، وهو مستقر نسبيا لفترة معينة مما يسمح للبنوك التجارية بتوقع تكلفة الحصول على السيولة النقدية من البنك المركزي، أما في سياسة السوق المفتوحة فالأسعار متغيرة بشكل دائم وتخضع للعرضو الطلب في السوق النقدية، وبالتالي يصعب توقع تكلفة الحصول على سيولة جديدة من البنك المركزي.

– في سياسة سعر إعادة الخصم تبادر البنوك التجارية لطلب السيولة النقدية من البنك المركزي من خلال السعر المحدد، أما في سياسة السوق المفتوحة فالبنك المركزي هو المبادر لعرض أو طلب السيولة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية وبسعر متغير.

---

[1] بقبق ليلى أسمهان، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية (دراسة قياسية)**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، نقود مالية وبنوك، تلمسان، 2015/2014)، ص ص: 29،30.

[2] بقبق ليلى أسمهان، المرجع أعلاه، ص ص: 30،31.

– في سياسة سعر إعادة الخصم لا تتضمن العملية سوى اتجاه واحد للسيولة النقدية أي من البنك المركزي إلى البنوك التجارية عن طريق شراء الأوراق التجارية من خلال سعر البنك المحدد، أما في سياسة السوق المفتوحة فالعملية تتضمن إمكانية الاتجاهين معا، بزيادة السيولة النقدية لدى البنوك التجارية عن طريق شراء الأوراق المالية أو العكس، مما يجعل البنك المركزي في وضعية المقرض والمقترض، مغذيا وممتصا للسيولة لإحداث الاستقرار في السوق المالية عموما والسوق النقدية (سوق الائتمان) على وجه الخصوص.

– تعد سياسة السوق المفتوحة أشمل من سياسة إعادة الخصم لاتساع نطاقها، فهي تسري على جميع البنوك التجارية وكذا على كل المتعاملين في السوق النقدية، في حين لا تمس سياسة إعادة الخصم إلا البنوك التجارية والتي تعاني فقط من نقص سيولتها، فهي سياسة ضيقة النطاق.

2–3 نسبة الاحتياط القانوني (الإلزامي): يستخدم الاحتياط القانوني كأداة للرقابة على الائتمان المصرفي للبنوك التجارية هو حديث نسبيا، فلقد كانت أمريكا أول بلد وضعت اشتراطات قانونية تشترط فيها على البنوك التجارية الاحتفاظ بحد أدنى من ودائعها على شكل أرصدة نقدية بحسابها الجاري لدى البنك المركزي و تعتبر هذه الأداة الآن مطبقة في كل البنوك التجارية، والبنوك التجارية دائما تحتفظ باحتياطيات لدى البنك المركزي وتنقسم إلى قسمين، الأول هو الاحتياط القانوني والثاني الاحتياط الفائض تحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية لدى البنك المركزي، وهذا يعني أن جزء من ودائع البنوك يظل مجمدا لدى البنك المركزي ولا تستطيع البنوك التجارية أن تسحب منها إلا بقدر الانخفاض في ودائع العملاء، مما يؤدي إلى عدم قدرة البنوك اقتراض واستثمار كل ودائعها وإنما تستطيع إقراض واستثمار الودائع التي لديها منقوصا منها الاحتياط الإلزامي، ولذلك يقوم البنك المركزي برفع أو خفض هذه النسبة للتأثير على احتياطات البنوك التجارية ومقدرتها لمنح القروض، فإذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية فإنه يخفض المعدل المذكور بحيث تستطيع البنوك التجارية استخدام جزء مهم من ودائعها في منح القروض، والعكس إذ شاء البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية فإنه يرفع من معدل الاحتياط الإلزامي، مما يقلل من احتياطيات البنوك المعدة للإقراض ويخفض من مقدرتها من خلال التوسع في منح القروض والاستثمارات المالية، وهذا يعني أن قدرة البنوك في منح الائتمان تتناقص مع تزايد نسبة الاحتياط القانوني وتتزايد قدرتها في منح الائتمان مع انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني.[1]

[1] بلوافي محمد، **اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1970–2011)**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، علوم اقتصادية، تلمسان، 2013/2012)، ص: 31.

3- أثر استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية:

لقد لاقت فكرة استقلالية البنوك المركزية تأييدا كبيرا خاصة من طرف السلطات المسئولة في البنوك المركزية بحجة إن تمتع هذه المؤسسات باستقلاليتها عن حكومتها سوف يجعلها بعيدة عن الضغوطات السياسية وتؤدي بذلك السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي إلى تحقيق استقرار مستويات الأسعار أي تخفيض التضخم، وأكدت بعض الدراسات الميدانية مثل هذه النتائج كدراسة (parking & Bade) على (12) دولة *، حيث أثبتت أن معدلات التضخم تكون منخفضة كلما زادت درجة استقلالية البنك المركزي، وهو ما ينطبق على ألمانيا وسويسرا **، كما إن هذه الدراسات أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة العجز في الموازنة العامة، عن طريق الإصدار النقدي أو بيع المزيد من السندات الحكوميةو أذونات الخزانة.[1]

بناء عليه، وإذا قبلنا بضرورة استقلالية السلطة النقدية للقيام بدورها الهام في التنمية والمتمثل في المحافظة على الاستقرار الأسعار، فإنه من الأهمية الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقة التي تربط السلطتين النقدية والمالية بشكل عام، والحسم في هذا الأمر ليس بالسهل، ذلك إن استقلالية السلطات النقدية لا تتحدد فقط بما نصت عليه النصوص التشريعية، ولكن ترتبط أيضا بعوامل أخرى مثل تعدد الأهداف والإمكانات البشرية العاملة في البنك المركزي، وكذلك التقاليد المتبعة بالنسبة لعلاقات العمل بين السلطة النقديةوالحكومة و الصفات الشخصية لكبار المسئولين في البنك المركزي، بالإضافة إلى امتداد صلاحية سلطة النقدية لتشمل سياسة سعر الصرف، حيث إن إبقاء هذه الأخيرة ضمن صلاحيات الحكومة وبمعزل على السلطة التنفيذية لا يحقق غرض استقلاليته، وذلك لشدة ترابط فعالية السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ولكن على العموم تضمن استقلالية السلطة النقدية مصداقية اكبر للسياسة النقدية، ذلك أن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من السلطات السياسية في المحافظة على الاستقرار العملية ومهامها لتحقيق هدفها، لأنها تكون بعيدة على التناقضات والصراعات السياسية ونظرا لصعوبة مراقبة أداء السياسة النقدية وتقييمها بحكم أن العلاقات النقدية الأساسيةيصعب فهمها فهما كاملا، فإن ضرورة تحسين السياسة النقدية تستوجب توضيحها لرأي العام، وسلطة النقدية بوسعها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور من منطلق ضرورة الشفافية، حيث أن الشفافية تسهم إلى حد كبير في ترسيخ

*هذه الدول هي: هولندا، بلجيكا، السويد، استراليا، سويسرا، كندا، ايرلندا، فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

**تجدر الإشارة هنا إلى انه من حجج معارضي استقلالية السلطة النقدية كون أن قدرة هذه الاستقلالية على تحسين الأداء في مجال التحكم في التضخم ليست حاسمة بدليل وجود دول كاليابان وفرنسا لا تتمتع بنوكها باستقلال تشريعي كبير، إلا أنها أظهرت نتائج رائعة في التحكم في معدلات التضخم لفترات طويلة.

[1] موسى مبارك أحلام زوجة بوزيان، مرجع سابق،ص: 15.

فكرة الاعتماد على البنوك المركزية لدى المتعاملين الاقتصاديين وذلك لما تحققه من نتائج تؤدي إلى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وحتى تطبيقها.[1]

4- العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية:

اتسمت السياسة النقدية قبل حصول البنوك المركزية على استقلاليتها بقيام هذه البنوك بخلق النقود القانونية وتأثيرها في قدرة المصارف التجارية على خلق نقود الودائع، وعند تتمتع البنوك باستقلاليتها عن السلطة الحكومية أصبحت هذه البنوك هي التي تضع السياسة النقدية بمعزل عن الحكومة وأهدافها، ويمكن استخلاص أهم الآثار الناتجة عن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية في النقاط الآتية:[2]

- استبعاد تأثير تدخل الدولة في رسم وتحديد الساسة النقدية.

- رفع كفاءة تنفيذ السياسة النقدية بسبب تحسن مصداقية السياسة النقدية وجعلها أكثر شفافية.

- التصدي لحالات التوسع في سياسة تمويل العجز.

- وجود علاقة سالبة بين استقلالية البنوك المركزية والسياسة النقدية من خلال الدراسة التي أعدها (Mark and Marta Castello Branco).

- السياسة النقدية هي إحدى أهم هذه الوسائل التي يناط بالبنك المركزي تنفيذها لتحقيق أهداف محددة، على رأسها الاستقرار النقدي والتوازن العام وتخفيف حدة التقلبات المالية، ومواجهة الأخطار التي تواجه القطاع المصرفي والمالي وبذلك تكون البنوك المركزية قد أخذت على عاتقها بشكل صريح، قسما من مسؤولية الحكومات على تأمين الرخاء العام من خلال إدارة ناجعة للنقد الذي يعد حجمه رقما متغيرا ذا هدف استراتيجي يؤثر على مظاهر هامة في النشاط الاقتصادي الوطني، لاسيما البطالة والفائدة والأسعار وميزان المدفوعات.[3]

هناك علاقة أخرى تبين من أهم الأسباب التي أدت إلى مناداة استقلالية البنوك المركزية هو عدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول في محاربة التضخم، فتضارب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السلطة النقدية من جهة والدولة من جهة أخرى، بحيث أن زيادة النمو تصاحبها ارتفاع في الأسعار بينما يصاحب الاستقرار في الأسعار

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تقييميه)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 94.

[2] يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، الدار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص: 206.

[3] آيت وازوزاينة، **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري**، (رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم ، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016)، ص: 182.

ركود في النشاط الاقتصادي، قد يجعل البنك المركزي يحيد عن المحافظة على استقرار الأسعار في المدى الطويل الذي يمثل الهدف الرئيسي لكل البنوك المركزية نظرا لعدم تمتعها بالاستقلالية الكافية عن السلطات المالية أو التنفيذية في متابعة أهدافها، ولهذا نجد العديد من الدول، خاصتا التي عاشت تجربة التضخم المتسارع، تعطي أهمية اكبر وأولوية اسبق لاستقرار الأسعار مقارنة بهدف نمو الناتج، وبالتالي تمنح بنوكها المركزية درجة عالية من الاستقلالية عن الحكومة في إدارة السياسة النقدية لتكون أكبر فعالية في تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في المحافظة على المستوى العام للأسعار (أي مكافحة التضخم)، ومن المسلم به وجود درجات متفاوتة لاستقلالية البنوك المركزية، حيث نجد بعضها يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية كما هو الحال في ألمانيا وسويسرا، فالبوندز بنك الألماني يعتبر أكثر البنوك استقلالية في العالم قبل أو بعد البنك المركزي السويسري فهو ليس مطالب بالأخذ بسياسة الحكومة إذا ما كانت غير منسجمة مع دوره القانوني في الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة، في حين يتمتع البنك المركزي الهولندي والنيوزلندي باستقلالية كبيرة في مجال السياسة النقدية مع مسؤولية نهائية للحكومة وإمكانية فرض وجهة نظرها، بينما يعمل البنك المركزي في فرنسا وانجلترا بصفة المستشار ومنفذ بالسياسة النقدية وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية القرارات الهامة المتعلقة بالسياسة النقدية أما الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية فهو في الواقع الجهاز الحكومي المسئول عن إدارة السياسة النقدية (تنظيم سياسي)، إلا انه مؤسسة مستقلة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية والمصرفية منذ نشأته إلى يومنا هذا، مع أنا هذه الاستقلالية يمكن اعتبارها قصيرة المدى بصفة عامة، حيث تعتمد العلاقة بين الحكومات وبنوكها المركزية في كثير من الدول على التشاور والتنسيق.[1]

[1] موسى مبارك أحلام زوجة بوزيان، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ضل المعايير الدولية (دراسة حالة بنك الجزائر)**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، الجزائر، 2005/2004)، ص ص: 12،13.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لأثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مراجعة بعض الأبحاث و الدراسات السابقة المتعلقة باستقلالية البنك المركزي والسياسية النقدية، حيث سيتم عرض هذه الدراسات ثم القيام بتقييمها ومعرفة موقع دراستنا من الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

حسب ما تم الاطلاع عليه من الدراسات السابقة في هذا الموضوع من دراسات عربية وأجنبية و بشكل جزئي ما يلي:

1- الدراسات السابقة باللغة العربية: وتضم:

1-1- معمري ليلى، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة الدكتور يحي فارس يحي فارس بالمدية، 2014/2013.

قصد معالجة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة استقلالية بنك الجزائر في محاربة التضخم من خلال تفعيل السياسة النقدية؟

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه استقلالية البنك المركزي من اجل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ومحاربة التضخم، وأيضا محاولة قياس درجة استقلالية بنك الجزائر، والتعرف على سير عمل أدوات السياسة النقدية في الجزائر، حيث استعمل في هذه الدراسة المنهج الموجبي.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج هي:

- تعكس الاستقلالية الفعالية للبنك المركزي مدى تطبيق معايير الاستقلالية القانونية في ارض الواقع، فقد تكون هناك استقلالية قانونية كبيرة لدى البنك المركزي دون أن تكون هناك استقلالية فعالية بنفس المستوى.

- يعتمد بنك الجزائر في تحقيق أهدافه على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بكثرى ويرجع ذلك لفعاليتها مقارنة بالأدوات المباشرة، ولكن تم تهميش سياسة السوق المفتوحة نظرا لعدم تطور السوق في الجزائر.

-جاء قانون النقد والقرض ليضع حدا لعلاقة التعبئة القائمة بين البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية،حيث كانت هذه الأخيرة تلجأ باستمرار لطلب التمويل من طرف البنك المركزي، ثم أصبح هذا التمويل يخضع لبعض الاعتبارات والحدود التي يضعها قانون النقد والقرض، وهذا الجانب كان مدعما لاستقلالية الاقتصادية لبنك الجزائر.

1-2- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

وقد عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2009/2000)؟

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- محاولة إبراز أهمية مواكبة بنك الجزائر للمستجدات في مجال إدارة السياسة النقدية.

- محاولة تحديد إطار العلاقة بين استقلالية البنك الجزائري وأداء السياسة النقدية.

حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التاريخي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- السياسة النقدية مركبة من كلمتين الأولى سياسة وتعني التدبير والثانية تعني النقود، وبالتالي جمع الكلمتين يعني مجموعة من التدابير و الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو النقصان بغية تحقيق مجموعة من الأهداف باستخدام مجموعة من الأدوات.

- تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه، لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي، من خلال استخدام السلطة النقدية لأدوات السياسة النقدي، لكن هذا يتطلب ضرورة تفعيلها أكثر خاصة من التحول نحو استخدام الأدوات غير مباشرة، في إطار مسايرة الاتجاهات الحديثة لإدارة نقدية غير

مباشرة، والمناداة بضرورة تبني سياسة استهداف التضخم، وتعزيز الرقابةو الإشراف على أعمال البنوك التجارية مع منح قدر أكبر من الاستقلالية للبنك المركزي.

1-3- شملول حسينة، اثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة النقدية (دراسة حالة بنك الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في فرع نقود والمالية، جامعة الجزائر،2001.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما هو اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية؟ وما مدى تبني الدول لهذه الفكرة؟ والى أي حد وصلت استقلالية البنك المركزي الجزائري؟

حيث هدفت هذه الدراسة إلى:

- محاولة معرفة الطريقة المثلى لتنفيذ السياسة النقدية.

- محاولة معرفة كيف يجب أن تكون علاقة البنك المركزي بالحكومة، وان كان لابد أن يكون مستقلا فمحاولة معرفة درجة هذه الاستقلالية.

- محاولة إظهار أهمية الاستقلالية لضمان فعالية اكبر للسياسة النقدية.

حيث كان المنهج المتبع في هذه الدراسة المنهج التحليلي في جل الموضوع، إلى جانب المنهج التاريخي عند دراسة تطور استقلالية البنوك المركزية وتطور النظام المصرفي الجزائري، والوصفي عند تعرضنا لمفاهيم عامة خاصة متعلقة بالبنك المركزي والسياسة النقدية، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي الاستعراضي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي على المدى القصير والمدى المتوسط، فهي تسعى إلى تحقيق المربع السحري و خاصتا التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة، وغير مباشرة إلا أنه وفي السنوات الأخيرة لا يتم التركيز على هذه الأخيرة والدليل على ذلك الإصلاحات التي تقوم بها الدول النامية في هذا المجال.

- رغم تبني العديد من الدول لفكرة استقلالية سلطاتها النقدية إلا أن البعض يبقى معارض لهذه الفكرة.

– لاستقلالية البنك المركزي حسب الدلائل الواقعية والنماذج التي رأيناها أثر إيجابي على التضخم و الناتج المحلي الإجمالي وكذا عجز الموازنة، كما أنها تزيد من مصداقية السياسة النقدية حيث يكون الأعوان الاقتصاديون واثقين بأنه لا يمكن إعادة النظر في الأهداف النهائية أو تأجيلها.

1–4– جدايني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.

حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

ما هو اثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟

حيث تهدف هذه الدراسة إلى:

– تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي بهدف وضع إطار شامل ومتكامل لهته الاستقلالية والتي تمكنا من التعرف على مدى استقلالية البنك المركزي في مختلف الدول.

– معرفة المعايير والمؤشرات الدالة على استقلالية البنك المركزي.

– تحديد درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض والأمرين المعدلان له.

– تقييم مدى فعالية تطبيق القواعد الاحترازية في ظل استقلالية بنك الجزائر.

– استقلالية بنك الجزائر و أثرها على فاعلية السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي وتخفيض العجز الموازني مما يضمن السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة.

والمنهج الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة هو الأسلوب الاستنباطي، وذلك باستعمال أداة التوصيف بوصف وتحليل استقلالية البنوك المركزية على السلطة التنفيذية في رسم وتنفيذ سياستها النقدية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

– استخلصنا إن فعالية السياسة النقدية تنحصر عموما في مدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق الغرض الأساسي من هذا الاستخدام، وترتبط هذه الفعالية أيضا في مدى اختيار الوقت الملائم لاستخدام

هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية الغير مرغوب فيها، كذلك ترتبط فعالية السياسة النقدية بمدى التنسيق والملائمة فيما بين استخدام أدوات السياسة النقدية.

– دفع الاهتمام بموضوع استقلالية البنوك المركزية، بالباحثين إلى محاولة تعريف الاستقلالية ودرجتها وكيفية التأكد من وجودها، واستخدموا في سبيل ذلك مؤشرات عديدة.

– ونستنتج أن الحديث عن استقلالية البنك المركزي ليس الهدف منه خلق قلعة يصعب بلوغها، وإنما الغاية من ذلك هو إعطاء المصداقية للقرارات التي يتخذها على مستوى السياسة النقدية.

2– الدراسات السابقة الأجنبية:ومنها:

2-1 Yann VIDEAU, L'indépendance des banques renforce-t-elle l'efficacité des politiques économiques, Economie, Creg, 2010-2011.

من خلال هذه الدراسة التي أجريت في اليونان خلال 2010–2011، قام الباحث بالتركيز على العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية، حيث اظهر انه من أهداف استقلالية البنك المركزي تحسين فاعلية السياسة الاقتصادية، حيث استخدم في دراسته المنهج الاستدلالي لإظهار العلاقة بينهما.

والنتيجة التي تم التوصل إليها الباحث هي أن استقلالية البنوك المركزية ساعدت بشكل كبير على نجاعة الساسة الاقتصادية.

2-2 Abdelkader Aguir, L'indépendance réelle de la banque central et le biais inflationniste: une validation empirique,13 Mar 2013.

من خلال نماذج تتعلق بقياس درجة استقلالية البنوك المركزية في الاقتصاديات لبعض الدول المتقدمة والنامية، حيث تم دراسة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة الاقتصادية تحت هدف إعادة النظر في استقلالية البنك المركزي على مستويين:

–من خلال تحديد الأسباب التي تبرر استقلالية البنك المركزي.

–التشكيك في فعالية لاستقلالية كحل لمشكلة التضخم.

وتم استخدام نموذج الانحدار للوصول إلى أدق النتائج، حيث خلصت هده الدراسة إلى:

–إن مؤشر استقلالية البنك المركزي يرتبط ارتباط ايجابيا بمستوى التضخم في البلدان النامية.

-لا يوجد أثر لا إيجابي ولا سلبي بين استقلالية البنك المركزي وبين متغيرات أخرى مثل، النمو والبطالة.

-الاستقلالية تسمح للبنك باكتساب مزيد من المصداقية والثقة.

-للسيطرة على التضخم وبنسب منخفضة ومستقرة فإن استقلالية البنك المركزي أمر لا مفر منه.

2-3 Agnès Bénassy-Quéré Jean Pisani-Ferry, indépendance de la banque centrale et budgétaire, Juin 1994.

بفضل التغيرات المستمرة والتطورات الحاصلة في السياسة النقدية و البنوك المركزية أدت إلى ظهور استقلالية البنوك المركزية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى شرح مدى فاعلية استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية لدول منظمة التعاون الاقتصادي مع وضع الاهتمام الكبير على استقلالية البنوك المركزية، حيث استند الباحث في دراسته على المنهج الاستدلالي حيث خلصت الدراسة إلى ما يلي:

-استقلالية البنوك المركزية تجعل لدى الحكومة حافز كبير للانضباط المالي.

-استقلال كبير للبنوك المركزية يقابلها تضخم اقل مع استقرار اكبر لنظام المالي.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

بعد القيام بعرض مختلف الدراسات السابقة العربية والأجنبية سنحاول في هذا الجزء مقارنة هذه الدراسات مع دراستنا الحالية و إبراز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما، وذلك من خلال:

1-المقارنة مع الدراسات العربية: يمكن إجراء مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات العربية السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): مقارنة بين الدراسات العربية و الدراسة الحالية

	الدراسات العربية				الدراسة الحالية
	الدراسة (1)	الدراسة (2)	الدراسة (3)	الدراسة (4)	
موضوع الدراسة	استقلالية البنك المركزي و تفعيل السياسة النقدية والتضخم.	سياسة النقدية والعرض النقدي.	استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.	استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.	استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.
الهدف	من أجل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار محافظة ومحاربة التضخم.	تحديد العلاقة بين الاستقلالية البنك المركزي وأداء السياسة النقدية.	محاولة إظهار أهمية الاستقلالية لضمان فعالية اكبر للسياسة النقدية.	تقييم مدى فعالية تطبيق القواعد الاحترازية في ضل استقلالية البنك الجزائر.	تقييم استقلالية وأثرها على فعالية السياسة في تحقيق استقرار الأسعار.
عينة الدراسة	الجزائر.	الجزائر.	الجزائر.	الجزائر.	الجزائر.
فترة الدراسة		2009-2000			2015-1991
طريقة معالجة الموضوع	استخدام منهج موجبي.	الوصفي التاريخي.	تحليلي.	أسلوب استنباطي.	تحليلي.
النتائج المتوصل إليها	يعتمد بنك الجزائر في تحقيق أهدافه على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بكثرة.	السياسة النقدية التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدي (الزيادة أو النقصان).	تأثير استقلالية البنك لمر كزي على التضخم تأثير ايجابي.	إعطاء المصداقية للقرارات التي يتخذها على مستوى السياسة النقدية.	معرفة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

من خلال الجدول يتبين لنا أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات العربية السابقة، حتى و إن اشتركت في موضوع الدراسة أو لأحد مو اضيعها إلا أنها اختلفت في فترة الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها و طريقة معالجتها للموضوع، رغم كل ذلك فمعظم الدراسات تشير إلى وجود أثر لاستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية.

2- المقارنة مع الدراسات الأجنبية: نجري مقارنة بين الدراسات الأجنبية المختارة والدراسة الحالية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1–3): مقارنة بين الدراسات الأجنبية و الدراسة الحالية

	الدراسات الأجنبية			الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى.	الدراسة الثانية.	الدراسة الثالثة.	
هدف الدراسة	إظهار العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة الاقتصادية.	إعادة النظر في استقلالية البنك المركزي على مستويين.	شرح مدى فاعلية استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية.	تقييم استقلالية وأثرها على فعالية السياسة في تحقيق استقرار الأسعار.
عينة الدراسة	اليونان.	بعض الدول الأجنبية.	دول منظمة التعاون الاقتصادي.	الجزائر.
طريقة معالجة الموضوع	تحليلي.	نموذج الانحدار.	تحليلي.	تحليلي.
نتيجة الدراسة	استقلالية البنوك المركزية ساعدت على نجاعة السياسة الاقتصادية.	مؤشر استقلالية البنك المركزي يرتبط ارتباط ايجابي بمستوى التضخم في البلدان النامية.	الاستقلالية تجعل لدى الحكومة حافز للانضباط المالي و تعمل على تقليل نسب التضخم.	معرفة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

من خلال الجدول السابق يمكن أن نقول أن هناك فرق بين الدراسة الحلية و الدراسات الأجنبية، ويكمن هذا الفرق في عينة الدراسة مع الاختلاف في طريقة معالجة الموضوع.

3– موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

هناك تشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث التطرق إلى استقلالية البنك المركزي وتحديد العلاقة بينه وبين السياسة النقدية بالإضافة إلى بعض البرنامج المستخدمة (اكسال)، إلا أن الاختلاف برز في الفترة التي تمت فيها الدراستو كذا النماذج والأساليب المستخدمة حيث أن دراستنا اعتمدت على الأسلوب التحليلي، وهذا لاتخاذ استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية كمتغيرين احدهما تابع والأخر مستقل عكس بعض الدراسات التي استخدمت نماذج أخرى لدراستها للموضوع.

خلاصة الفصل:

تم الوقوف في هذا الفصل على الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي لكونه المفوض الوحيد المكلف بحماية قيمة العملة المحلية وتحقيق استقرار الأسعار، ففي هذا الجزء من دراستنا تناولنا أهم معايير الاستقلالية (قانونية و اقتصادية)، كما تطرقنا إلى درجة قياس الاستقلالية وأسباب الدعوة ومبرراتها بالإضافة مفهوم السياسة النقدية وأدواتها حيث أن العلاقة بين الاستقلالية والسياسة النقدية علاقة عكسية (أي إن البنك المركزي يقوم بتوظيف أدوات لسياسة النقدية لتحقيق أهدافه).

في الأخير قمنا بعرض أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تم الاطلاع عليها والتي تمت في مستوى هذا الموضوع على اختلاف أرائها ونتائجها وعينات دراستها والتي أجمعت على الأثر السلبي لاستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية.

حتى نفهم العلاقة أكثر بين استقلالية البنك المركزي والساسة النقدية سنستخدم الأسلوب تحليلي، وهذا ما سيكشفه الفصل الثاني.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري خلال عشرية من الزمن تطورات هامة جدا، من خلال تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني، وعلى الرغم من إصدار قانون 86-12 وقانون 88-06 المعدل والمتمم له تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى نص قانوني جديد ولهذا جاء قانون 90-10 بتاريخ 14 ابريل 1990 ليتبنى التوجيهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه، وتسجيل القانون لكل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض، حيث جاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي الجزائري وتنظيمه.

إن إصدار قانون النقد والقرض شكل منعرجا حساسا في الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الوضع الجديد، أي الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد تبعته عدت تعديلات وإصلاحات في المنظومة المصرفية، حيث يعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيمه وأدائه وقام بإبراز دور النقد والسياسة النقدية. وبناءا على ما سبق قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول**: الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة التطبيقية.
- **المبحث الثاني**: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة التطبيقية لأثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية

قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة سنحاول من خلال هذا المبحث أن نبين كل من الطريقة والأدوات المستعملة في تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: طريقة المعتمدة في الدراسة التطبيقية

قصد الحصول على النتائج المراد الوصول إليها لابد من تحديد المتغيرات المكونة للدراسة وتبيان المتغيرات التابعة والمستقلة حيث إن دراستنا تحتوي على متغيرين احدها تابع والأخر مستقل وهما كما يلي:

1- المتغير المستقل: استقلالية البنك المركزي من خلال دراستنا للأدوات السياسة النقدية التالية.

1-1- سعر إعادة الخصم: يتمثل في سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض أو إعادة خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية.

1-2- سياسة السوق المفتوحة: هي عبارة عن قيام البنك المركزي بعمليات بيع و شراء الأوراق المالية، وتعد واحدة من أهم الأدوات المستخدمة للتحكم في عرض النقود.

1-3- نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي): هي نسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك، إذ يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي.

2- المتغير التابع: السياسة النقدية.

2-1- التضخم: هو المعدل الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية الخاصة بالعملة.

2-2- سعر الصرف: هو السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، فهو عدد الوحدات من العملة النقدية الوطنية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الأجنبية.

2-3- المديونية الخارجي: هي عبارة عن المبالغ التي اقترضتها الدولة أو الشركات أو الأفراد من جهات خارج الدولة، وتكون مستحقة الدفع للجهة المقرضة بتاريخ محدد مسبقا.

2-4- احتياطي الصرف: هي التي تتمثل في الودائع والسندات من العملة الأجنبية فقط التي تحتفظ بها المصارف المركزية والسلطات النقدية.

المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية

قصد تحديد مفاهيم وتعريف لمتغيرات الدراسة، من الناحية التطرية والتطبيقية على ما يلي:

1- المراجع والمصادر: تم الاعتماد على مجموعة من المعلومات والمعطيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة و تتمثل فيما يلي:

1-1- المصادر الأولية: تتمثل في مختلف البيانات التي تم جمعها من البنك المركزي الجزائري لكونها تتميز بمصداقية ودقة بالإضافة إلى موقعه الالكتروني الرسمي.

1-2- المصادر الثانوية: هي المعطيات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسة أين قمنا بعملية مسح للدراسات السابقة، ومراجعة الأدبيات من مقالات ومذكرات وكتب التي تناولت موضوع الدراسة.

2- البرامج الإحصائية المستخدمة: من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة واختبار فرضياتها ودراسة العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل والحصول على النتائج بالاعتماد على البرامج الآتية:

2-1- برنامج Microsoft Excel 2007: تم استعماله من اجل تجميع البيانات المحصلة وتحويلها إلى منحنيات.

3- المقابلة: قد تمت من خلال المقابلة الشخصية مع أساتذة مختصين في الإحصاء وقياساته قصد الاستفادة من خبراتهم والاعتماد على توجيهاتهم في قياس وتقدير وتحليل النتائج الإحصائية.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية لأثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية

خلال هذا المبحث سنتطرق على مختلف النتائج المتوصل إليها خلال دراستنا في لمطلب الأول أما في المطلب الثاني سنقوم بتحليل ومناقشة النتائج من خلال تفسيرها تفسيرا إحصائيا واقتصاديا.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة لأثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية

قبل الشروع في التحليل والمناقشة سنقوم في هذا المطلب بتقديم الإحصائيات و التقلبات الحاصلة في مختلف اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1991-2015.

1- تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على المستوى النشاط الاقتصادي في أي بلد، وتسعى السلطات النقدية المركزية دوما إلى تحسن التحكم فيها بما يلاءم هذا النشاط، فمن خلال المنحنى سنحاول إظهار التغيرات الحاصلةعلى كل من العرض النقدي M1 و M2 و M3.

الشكل (2-1): تطورات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1991-2015

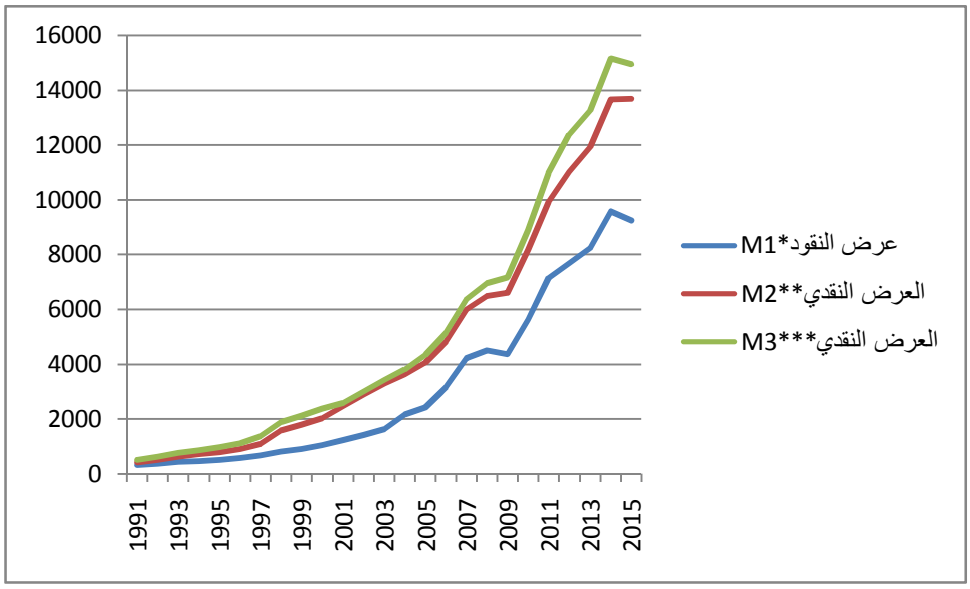

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.com

(*): **عرض النقود M1 =** النقود الائتمانية + الودائع تحت الطلب.

(**): **العرض النقدي M2 =** عرض النقود M1 +الودائع لأجل (شبه النقد).

(***): **العرض النقدي M3=** العرض النقدي M2 + ودائع (CNEP).

من الشكل الموضح أعلاه سنقوم بتقسيم الرسم البياني إلى ثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى 1991–1999: من خلال المنحنى نلاحظ وجود نمو مستمر لكل من M2 و M3 و بنسب معتبرة يقابلهم نمو بطيء بالنسبة للعرض النقدي M1 خلال هذه الفترة .

المرحلة الثانية 2000–2009: حيث عرفت هذه المرحلة هيا الأخرى نمو مستمر للمتغيرات الثلاثة دون وجود أي تذبذب.

المرحلة الثالثة 2010–2015: خلال هذه المرحلة كان كل من M2 و M3 في تباين واضح في الصعود تتخللها نسب متقاربة أحيانا على عكس M1 التي تواصل نموها بشكل بطيء مقارنتا ب M2 و M3 من نفس الفترة، لينخفض كل من M1 و M2 ويبقى M3 شبه ثابت في آخر سنة.

2– تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر:

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، وتتمثل هذه المقابلات في ما هو موضح في الشكل الموالي، فمن خلال هذا المنحنى سنحاول معرفة سلوك المتغيرات في الفترة 1991-2015.

الشكل (2-2): تطور مقابلات العرض النقدي للفترة 1991-2015

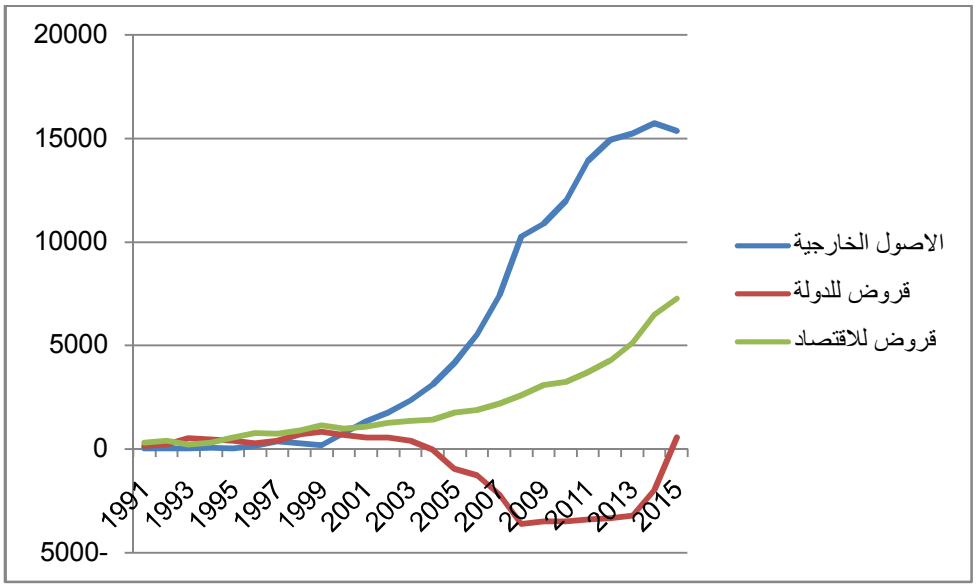

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.com.

*__قروض للدولة__: هي القروض التي يمنحها البنك المركزي للدولة في حال حدوث اختلال في توازن ميزانية الدولة.

**__الأصول الخارجية__: هي التي يكون مصدرها صادرات السلع والخدمات، المداخل الصافية لرؤوس الأموال و تحويلات الأشخاص من الخرج إلى الداخل.

***__قروض للاقتصاد__: هي عبارة عن قروض ممنوحة من طرف الجهاز البنكي إلى الأعوان الاقتصادية غير الماليين من اجل مواجهة احتياجاته مثل القروض المقدمة من طرف البنك المركزي الجزائري إلى البنوك التجارية أو القروض الصادرة عن البنوك التجارية لصالح الأعوان غير الاقتصاديين.

من خلال الرسم الموضح باستطاعتنا أن نقوم بتقسيمها إلى ثلاث مراحل نقوم بسردها كالتالي:

المرحلة الأولى 1991-1999: في هذه المرحلة نلاحظ أن الأصول الخارجية في ثبات تام مقارنة بالمتغيرات الأخر ى المتمثلة في قروض للدولة وقروض للاقتصاد التي شهدت تذبذب بسيط خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية 2000-2009: لقد عرفت هذه المرحلة انخفاض كبير في قروض للدولة مع نمو كل من قروض للاقتصاد والأصول الخارجية.

المرحلة الثالثة 1010–2015: خلال هذه الفترة نلاحظ أن القروض للدولة و قروض للاقتصاد في ارتفاع متزايد و إن الأصول الخارجية شكلت ذروة لتبدأ في الانخفاض.

3– العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الاحتياطي الإلزامي:

يمكن للبنك المركزي باعتباره سلطة نقدية، أن يعتمد على سياستين إما انكماشية أو توسعية ففي حالتنا هذه طبقة السياسة الانكماشية للرفع من معدل الاحتياطي الإلزامي للتقليل من معدل التضخم، فمن خلال المنحنى سنحاول معرفة سلوك كل من معدل التضخم ومعدل الاحتياطي الإلزامي في الفترة 1991–2015.

الشكل (2– 3): العلاقة بين معدل التضخم والاحتياطي الإلزامي للفترة 1991–2015

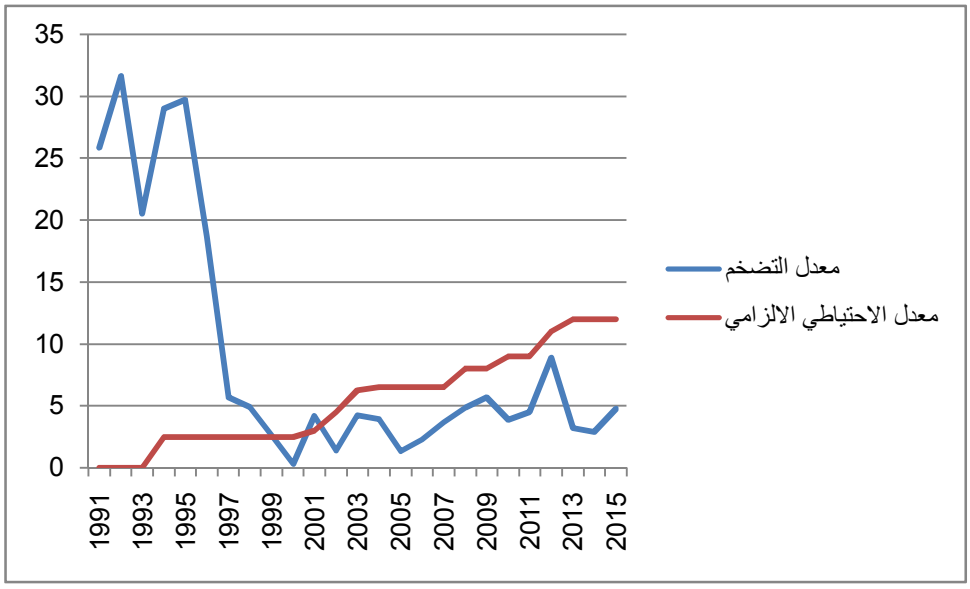

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.com

من خلال المنحنى نلاحظ انه يمكننا تقسيم معدلات التضخم ومعدلات الاحتياطي الإلزامي إلى ثلاثمراحل كالتالي:

المرحلة الأولى 1991–1999: وخلال هذه المرحلة نلاحظ انه كلما كان هناك ارتفاع في معدل الاحتياطي الإلزامي قابله انخفاض في معدل التضخم كما أن معدل التضخم يمتاز بالتذبذب مقارنة بالأخر خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية 2000–2009: امتازت هذه المرحلة هي الأخرى بتذبذب شديد بين ارتفاع وانخفاض لمعدل التضخم وارتفاع متواصل لمعدل الاحتياطي الإلزامي.

المرحلة الثالثة 2010–2015: خلال هذه الفترة لم يكن كل من معدل التضخم ومعدل الاحتياطي الإلزامي في تباين أي كلما زاد معدل الاحتياطي الإلزامي ضعف معدل التضخم والعكس صحيح.

4- العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل إعادة الخصم:

عند اعتماد البنك المركزي لسياسة توسعية يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم وبتالي تقوم البنوك التجارية بخفض معدلات الفائدة وفي حال اعتمادها على السياسة الانكماشية يكون العكس تماما، فبواسطة هذا المنحنى سنقوم بعمل قراءة لكلا المتغيرين للفترة 1991-2015.

الشكل (2-4): العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل إعادة الخصم للفترة 1991-2015.

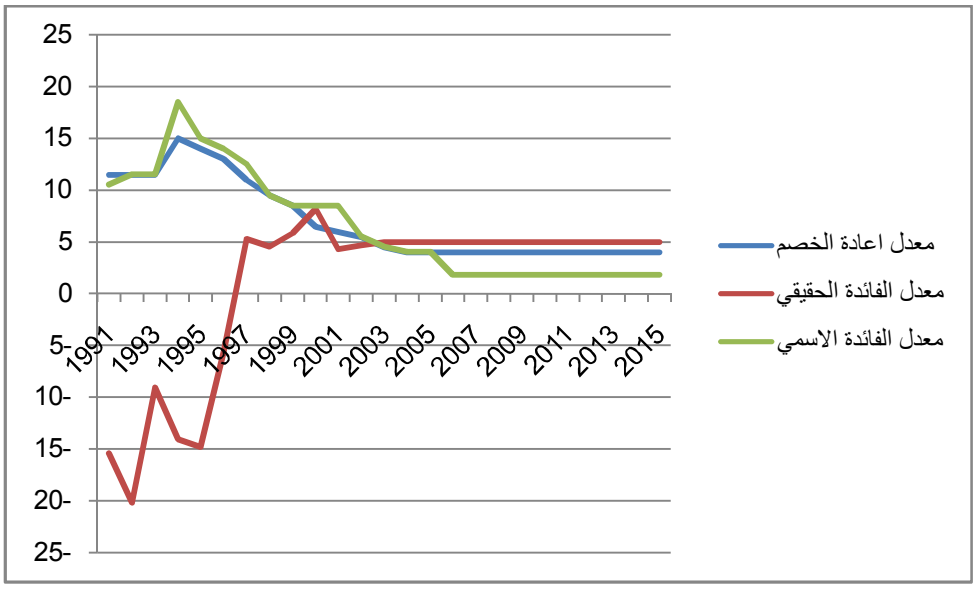

المصدر:إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.com

يمكننا أيضا من خلال هذه المقارنة بين معدلات الفائدة ومعدل إعادة الخصم تقسيمها إلى ثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى 1991-1999: نلاحظ من خلال هذه المرحلة انه كلما ارتفع معدل إعادة الخصم ارتفع معه معدل الفائدة الاسمي يقابلهم انخفاض في معدل الفائدة الحقيقي والعكس صحيح، كما تمتاز هذه الفترة بتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بنسب معتبرة.

المرحلة الثانية 2000-2009: عرفت هذه الفترة كذالك بعض التذبذب لكلا المتغيرين مع انخفاض كلا من معدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة الاسمي وارتفاع معدل الفائدة الحقيقي،ليشهدو ا ثبات في نهاية هذه الفترة.

المرحلة الثالثة 2007-2015: من خلال هذه الفترة نلاحظ أن معدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة الاسمي ومعدل الفائدة الحقيقي في تباين وثبات بعد ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي على كلا من معدل الفائدة الاسمي ومعدل إعادة الخصم.

5- العلاقة بين سعر الصرف واحتياطي العملة الأجنبية وحجم المديونية الخارجية:

عندا استنزاف احتياطي العملة الأجنبية لدولة ما يترتب عليها الاستدانة من الخارج مما يؤدي إلى خضوعها لمختلف الشروط التي تطبق عليها من قبل الهيئات الدولية ومن بينها الخفض من قيمة العملة، فمن خلال الرسم البياني سنقوم بدراسة سلوك واتجاه كل متغير خلال الفترة 1991-2015.

الشكل (2-5): العلاقة بين سعر الصرف واحتياطي العملة الأجنبية وحجم المديونية الخارجية خلال الفترة: 1991-2015.

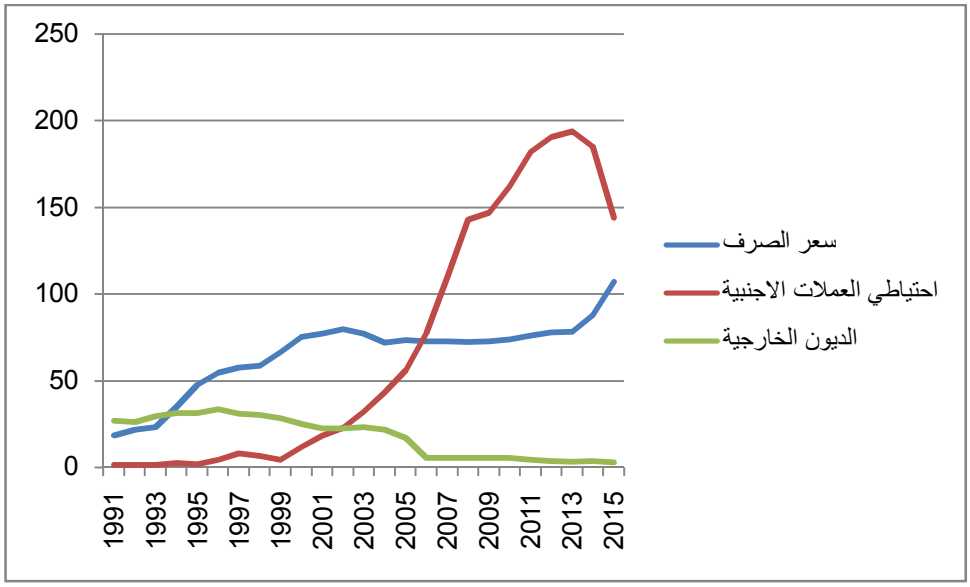

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع البنك المركزي www.bank-of-algeria.com

من خلال هذه المقارنة سوف نقوم بتقسيم الشكل إلى ثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى 1991-1999: خلال هذه المرحلة نلاحظ توازي كلا المتغيرين في تباين ماعدا سعر الصرف الذي يشهد نمو مستمر خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية 2000-2009: في هذه المرحلة نلاحظ وجود نقطة تقاطع بين المتغيرين أي كلما زاد حجم احتياطي العملات الأجنبية انخفض حجم الديون الخارجية والعكس صحيح، مع ثبات نسبي متواصل لسعر الصرف خلال هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة 2010-2015: خلال هذه الفترة نلاحظ أن الديون الخارجية في انخفاض مستمر وتكاد تكون منعدمة أما احتياطي العملات الأجنبية في ارتفاع متزايد و شكلت ذروة لتبدأ في الانخفاض، ليقابلها ارتفاع كبير لسعر الصرف الأجنبي مقابل الدينار.

6- العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة:

يعتبر معدل الفائدة الحقيقي انعكاس للتغير في القوة الشرائية المشتقة من الاستثمار المعتمد على التغيرات في سعر التضخم، فمن خلال المنحنى الموالي سنقوم بدراسة سلوك و اتجاه كل متغير خلال الفترة 1991-2015.

الشكل (2-6): العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة 1991-2015

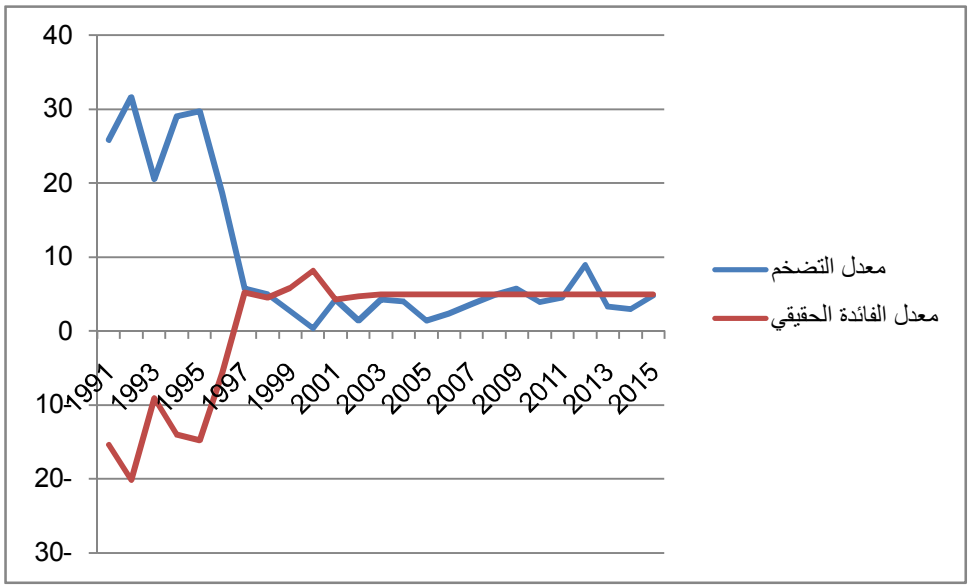

المصدر: من إعداد الطلبة

من الشكل نلاحظ أن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي يمكن تقسمها إلى ثلاث مراحل كالأتي:

المرحلة الأولى 1991-1995: خلال هذه المرحلة نجد أنه كلما ارتفع معدل التضخم ينخفض معدل الفائدة الحقيقي .

المرحلة الثانية 1996-1998: في هذه المرحلة هناك ارتفاع في معدل الفائدة الحقيقي يقابله انخفاض في معدل التضخم.

المرحلة الثالثة 1999-2015: في هذه المرحلة نلاحظ أن معدلات هذين المتغيرين تمتاز بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بقيم موجبة لكل متغير.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية لأثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية

بعدما قمنا بعرض نتائج الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2007 وعليه سنبدأ بتحليل النتائج و من ثم القيام بمناقشتها.

تحليل نتائج الدراسة: وتتضمن تحليل وتفسير اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1991-2015.

1- تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال 1991-2015:

من خلال الشكل (01) نلاحظ أن هناك نمو مستمر بالنسبة للعرض النقدي M1، حيث انتقل من 324.99 مليار دج سنة 1991 إلى 475.83 مليار دج سنة 1994 وهذا يعود إلى نمو النقود الائتمانية من 157.20 مليار دج إلى 222.98 مليار دج بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب التي ارتفعت من 167.79 مليار دج إلى 252.84 مليار دج لسنة 1994، حيث واصل نموه إلى 1048.18 مليار دج سنة 2000، أما تفسير النقود الائتمانية التي يتم تداولها خارج الدائرة المصرفية في الفترة ما قبل الإصلاحات يعود إلى برنامج التثبيت الهيكلي (93-94) وبرنامج التعديل الهيكلي (95-98) وفي عام 1996 أصبحت العملة في التداول اكبر من الودائع الجارية، وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز المصرفي، وتفسير ذالك يكون بنقص الوعي المصرفي من جانب وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى ونظرا لما عرفه الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم خلال فترة التسعينيات، ليواصل ارتفاعه من 1238.6 مليار دج سنة 2001 إلى 9576.9 مليار دج سنة 2014 وذالك نتيجة للارتفاع الكبير لحجم ودائع تحت الطلب مما يدل على توفير سيولة كبيرة لدى البنوك، لينخفض قليلا سنة 2015 ليصل إلى 9244.4 مليار دج وذلك ناتج على انخفاض في حجم الودائع تحت الطلب.

أما العرض النقدي M2، عرف هو الأخر نمو مستمر ليحقق في سنة 1991 قيمة 415.27 مليار دج وهي في ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 1994 لتحقق 723.51 مليار دج نتيجة لارتفاع ودائع لأجل حيث ارتفعت من 90.27 مليار دج سنة 1991 لتصل إلى 247.68 مليار دج سنة 1994، كما أن ودائع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في زيادة مستمرة وبالتالي نمو مستمر ل M3.

كما أن أشباه النقود أصبحت تمثل اكبر حصة من الكتلة النقدية M2، ويرجع ذلك إلى زيادة معدلات الفائدة على القيم الموجبة واستقرار سعر صرف الدينار مما يسمح للأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة بالتخلي عن جزء

من سيولتهم النقدية وبالتالي ارتفاع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي، أما العرض النقدي M3، فهو في تزايد مستمر أيضا حيث انتقلت قيمته من 974.08 مليار دج سنة 1995 إلى 10764.2 مليار دج، والملاحظ إن ودائع الصندوق لم تكن في مستوي نمو M2 وخاصة أشباه النقود، وعرفت سنة 1997 نموا ملحوظا لودائع صندوق التوفير والاحتياط، والتي بلغت قيمتها 298.96 مليار دج.

ففي عام 2002 واصل العرض النقدي M2 نموه، وذلك بمعدل % 22 مقابل 13.03% سنة 2000 ومرد ذالك هو تحسن أسعار النفط، على الرغم من انخفاض معدل نمو الودائع لأجل، وهذا يدل على انه هناك مبالغ ضخمة وغير مستغلة كدليل على ضعف النظام المصرفي في استقطاب الأموال وتحويلها إلى استثمار منتج لتواصل النمو لتصل إلى 13687.8 لسنة 2015، أما العرض النقدي M3 فهو في تزايد مستمر أيضا حيث انتقل من 2580 مليار دج سنة 2001 ليصل إلى 15143.9 مليار دج سنة 2014 وذالك راجع إلى ارتفاع قيمة ودائع الصندوق، لكنه شهد انخفاض سنة 2015 ليصل إلى 14932.4 مليار دج بسبب انخفاض في حجم ودائع الصندوق.

2- تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال 1991-2015:

من خلال الشكل (2) نلاحظ وجود تذبذب في الأصول الخارجية بحيث كانت تقدر ب24.28 مليار دج سنة 1991 لتنخفض سنتي 1992 و 1993 بمقدار 22.64 و 19.61 على التوالي وهذا التذبذب يعود إلى تغير في أسعار النفط ليرتفع مجددا سنة 1994 بمقدار 60.39 دج، لتواصل التذبذب لتنخفض مجددا إلى 26.2 مليار دج سنة 1995 وتعاود الارتفاع لتصل إلى 350.30 مليار دج سنة 1997 لتنخفض سنة 1999 لتصل إلى 169.61 مليار دج وهذا ناتج بسبب السياسة النقدية المنتهجة في تلك الفترة والتي تتماشى مع برنامج التصحيح الهيكلي التي من خلالها إدارة العرض النقدي الذي يساهم في تشكل الطلب المحلى، وبالتالي فإن احد أهداف السياسة النقدية هي إدارة الطلب الكلي من خلال مرافقة العرض النقدي، ليرتفع بشكل مستمر مجددا لكن بنسب متذبذبة ليصل إلى 15734.5 مليار دج سنة 2014 وذالك بسبب الركود في قطاع المحروقات، لينخفض مجددا إلى 15375.4 سنة 2015.

أما فيما يخص قروض للاقتصاد فنلاحظ أن وجود ارتفاع لسنتي 1991 و 1992 حيث انتقلت من 325.84 إلى 412.31 على التوالي، ليشهد انخفاض كبير سنة 1993 ليصل إلى 220.24 مليار دج وهذا عائد إلى القيام بمعالجة الوضع المالي للمؤسسات ما دفع بالجهاز المصرفي إلى القيام بهذا التمويل، كما قامت الخزينة بإعادة شراء

هذه القروض لترتفع إلى 305.84 مليار دج سنة 1994، لتواصل بعد زيادات مستمرة لتصل إلى 7277.2 مليار دج سنة 2015 وذلك بسبب الدعم المالي المقدم من قبل الدولة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ساهم في ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج قطاع لمحروقات.

ففيما يخص قروض للدولة فنلاحظ من خلال الشكل ارتفاع في قيمتها لسنتي 1992 و 1993 بمقدار 226.93 و 527.83 مليار دج على التوالي ثم لينخفض سنة 1994 ما قيمته 468.53 مليار دج وهذا الانخفاض جاء نتيجة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي نص على التزام الصرامة في السياسة المالية، ليواصل التذبذب إلى غاية سنة 2003 بقيمة 423.40 مليار دج لتشهد بعد ذلك نمو سلبي من سنة 2004 إلى سنة 2014 وذلك يعود إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية واستقرارها فضلا عن التراكم المالي من طرفها مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات لترتفع مجددا سنة 2015 بقيمة موجبة تقدر ب567.5 بسبب نقص الموارد.

3- تحليل تطور العلاقة بين معدل التضخم و معدل الاحتياطي الإلزامي خلال 1991-2015:

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين حيث قبل تطبيق البنك المركزي لأداة الاحتياطي الإلزامي كان معدل التضخم عند أعلى مستوياته حيث كان خلال 1991 و 1992 و 1993 بمعدل 25.88% و 31.66% و20.54% على التوالي و واصل ارتفاعه إلى سنة 1995 حيث كان معدله 29.77% وهذا الارتفاع يعود إلى عدة أسباب أهمها قيام الحكومة بتحرير الأسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار لسنة 1989 في المقابل نلاحظ ثبات معدل الاحتياطي الإلزامي من 1994 إلى 2000 بمعدل 2.5% فقد كانت المنظومة البنكية تعاني من نقص في السيولة؛ أي أن المطالبة بتشكيل احتياطات خلال هذه الفترة لا تعد إلا زيادة في أعباء البنوك، ليشهد ارتفاع مستمر من سنة 2001 إلى سنة 2015 ليصل إلى 12%، يقابله انخفاض في معدل التضخم ليصل إلى أدنى مستوياته سنة 2000 بمعدل 0.33% ليواصل التذبذب بعد ذلك بين معدل1.3% و 8.9%، حيث رفع البنك المركزي من معدل الاحتياطي الإلزامي في تطبيقه لسياسة انكماشية ليؤثر بدوره على خفض معدلات التضخم خلال هذه الفترة.

4- تحليل العلاقة بين معدل الفائدة و معدل إعادة الخصم خلال 1991-2015:

من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ إن هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل إعادة الخصم وهناك علاقة طردية بين معدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة الاسمي، حيث نلاحظ ثبات في معدل إعادة الخصم لثلاث السنوات الأولى بمعدل 11.5% ليرتفع سنة 1994 إلى 15% ونفس الشيء بالنسبة لمعدل الفائدة الاسمي حيث وصل سنة 1994 إلى 18.5% ليشهدا انخفاض مستمر إلى سنة 2015 حيث وصل معدل إعادة الخصم إلى 4% ومعدل الفائدة الاسمي إلي 1.8%، بالمقابل يشهد معدل الفائدة الحقيقي العكس تماما حيث سجل معدلات سالبة خلال الفترة 1991-1996 وهذا بسبب ارتفاع معدل التضخم. ليسجل خلال الفترة 1997-2002 معدلات موجبة متذبذبة تنحصر بين 4% و 8.2% لتحقق ثبات بمعدل 5% خلال الفترة 2003-2015 نتيجة تحقيق البنك المركزي لأهداف خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد بالإضافة إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لرفع معدلات الفائدة الاسمية.

في هذه الحالة قام البنك المركزي بالعمل على التوسع في إصدار النقود وبالتالي فإنه يخفض سعر إعادة الخصم بحيث يؤثر بشكل مباشر في سعر الفائدة فينخفض مما يؤدي إلى زيادة في الاستثمارات.

5- تحليل تطور العلاقة بين سعر الصرف واحتياطي العملة الأجنبية وحجم المديونية الخارجية خلال 1991-2015:

من خلال الشكل رقم (5) نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين كل من سعر الصرف واحتياطي العملة الأجنبية وبين احتياطي العملة الأجنبية و المديونية الخارجية حيث يصهر في الشكل ارتفاع في المديونية الخارجية من خلال الفترة 1991-1996 حيث انتقلت من 27 مليار دج إلى 33.65 مليار دج، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرة على البلاد في هذه المرحلة بحيث كان احتياطي العملة الصعب 1.6 مليار دج ليرتفع بنسب قليلة حتى سنة 1999 حين بلغة 4.4 مليار دج، مع انخفاض كبير للعملة الوطنية حيث كان 1 دولار = 18.47 دينار ج سنة 1991 لتصبح 1 دولار =75.31 دينار ج وهذا بسبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والتحول من سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه.

لتبدأ المديونية الخارجية في التراجع تدريجيا من 31.22 مليار دج خلال 1997 إلى أن وصلت إلى 3.02 لعام 2015، بالمقابل ارتفاع كبير لاحتياطي الصرف الأجنبي من 11.9 مليار دج سنة 2000 إلى 194 مليار دج

سنة 2013 وثبات في سعر الصرف حيث لم يتعدى (72-79) دينار بالنسبة للدولار الواحد خلال الفترة 2012-2013، وهذا كله يعود إلى البحبوحة المالية التي شاهدتها البلاد الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات آنذاك لينخفض حجم احتياطي العملة الأجنبية سنتي 2014 و 2015 إلى 178.93 و 144.13 مليار دج على التوالي يقابله انخفاض قيمة العملة مجددا ففي سنة 2014، 1 دولار = 87.9 دينار ج و سنة 2015، 1 دولار = 107.13 دينار ج وهذا عائد إلى الأزمة الاقتصادية التي تشهدها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية.

6- تحليل تطور العلاقة بين معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي خلال 1991-2015:

من خلال الشكل رقم (6) نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي من 1991 إلى 2015 الناتج عن معدلات التضخم الجنونية، كما نلاحظ أيضا منحنى سعر الفائدة الحقيقي كأنه انعكاس على سطح مائي لمنحنى التضخم و هو ما يؤكد أن التطورات الحاصلة طبيعية لأن السياسة النقدية كانت تحت إشراف صندوق النقد الدولي والجهات المانحة نتيجة لاتفاقية إعادة الجدولة.

أما مابين سنة 2001-2015 فقد تخلصت الجزائر من المديونية ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول حيث أصبح بنك الجزائر هو من يتحكم في التطورات النقدية، والملاحظ أيضا أن هناك استقرار غير حقيقي لمعدل سعر الفائدة الحقيقي الناتج عن تصريح لبنك الجزائر التي تبدو أنها غير منطقية بالنظر إلى معدلات التضخم خلال الفترة.

خلاصة الفصل:

خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الدراسة التطبيقية لأثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية وتوضيح العلاقة بين مختلف اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر اعتمادا على معطيات الفترة (1991-2015)، باستخدام المنحنيات البيانية التي من خلالها تم الوصول إلى نتائج تحليلية مفسرة للعلاقة بين كل متغيرين.

حيث قمنا بتحديد المتغيرات وجمع مختلف المعلومات والبيانات حولها وتجسيدها على شكل رسوم بيانية، وبعد عرض مختلف النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة يأتي الدور على تحليل و مناقشة هذه النتائج التي تتخللها تفسيرات اقتصادية و إحصائية.

و أخيرا وبعد قراءة وتحليل العلاقة بين عناصر الدراسة توصلنا إلى أنه يوجد هنالك علاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية وهذه العلاقة هي علاقة سلبية .

خاتمـــــــــة

الخاتمة:

يرى بعض الاقتصاديين أن منح الاستقلالية للبنك المركزي تسمح له بتفعيل السياسة النقدية أكثر لاسيما في محاربة التضخم، وهذا ما أثبتته تجارب الدول المتقدمة ذات الدرجة المرتفعة في استقلالية بنوكها المركزية، ذلك إن الاستقلالية تسمح للبنك المركزي في تحديد الهدف الأساسي، وهو تحقيق الاستقرار في الأسعار، ويمكن القول أيضا إن استقلالية البنك المركزي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير الذي ذكرناها سابقا.

إن السياسة النقدية في الجزائر تطورت بشكل كبير خاصة مع الأمر الأخير لعام 2003 والذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في أداء السياسة النقدية.

وجاءت هذه الدراسة من اجل إبراز اثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية في الجزائر، وقسمت الدراسة إلى فصلين، نعرض في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.

أما الفصل الثاني فقد كان تطبيقا لجانب النظري في فترة زمنية محددة استخدمت فيها منحنيات بيانية ثم عرض النتائج وتحليلها، الأمر الذي مكننا من التحقق من صحة الفرضيات منعدمها وذلك كالأتي:

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

– **الفرضية الأولى:** هناك جملة من المعايير الدالة على استقلالية البنك المركزي ترتبط بالإصدار النقدي وإدارة الجهاز المصرفي فرضية صحيحة، حيث تنقسم هذه المعايير إلى صنفين الأول معايير قانونية، تتمثل في كون السلطة هي التي لها صلاحية تعيين محافظ أو رئيس البنك المركزي، والصنف الثاني معايير اقتصادية وتتمثل في مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.

– **الفرضية الثانية:** لا يتمتع البنك المركزي بكامل الاستقلالية وفقا للمعايير الدالة عن استقلالية البنك المركزي حيث تقاس على حساب الاستقلالية العضوية و الاستقلالية الوظيفية، وتكون مرتبطة باستقلالها في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط استقلالية البنك المركزي أيضا بطبيعة أهداف السياسة النقدية فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة، وعندما يكلف بأهداف أخرى، فذالك يحد من استقلاليته، ولهذا نقبل هذه الفرضية.

– الفرضية الثالثة: يؤثر البنك المركزي الجزائري في السياسة النقدية من خلال سلطة الإصدار النقدي ومعدلات الفائدة المطبقة، فرضية خاطئة لأن البنك المركزي يتمتع باستقلالية جزئية غير كلية أي أنه غير قادر على مقاومة طلب الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة سواء عن طريق إصدار المزيد من النقود أو حيازة سندات الدين العام.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية توصلنا إلى بعض النتائج وهي كما يلي:

– أظهرت الدراسة أن وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي أو بيع المزيد من السندات الحكومية وأذونات الخزينة.

– السياسة النقدية هي إحدى أهم الوسائل التي يناط بالبنك المركزي تنفيذها لتحقيق أهداف محددة، على رأسها الاستقرار النقدي والتوازن العام وتخفيف حدة التقلبات المالية في ظل تمتع البنوك باستقلاليتها أصبحت هي من تضع السياسة النقدية ومن ضمن أهدافها التصدي لحالات التوسع في سياسة التمويل بالعجز.

– البنك المركزي المستقل مؤهل لتحقيق الإستقرار النقدي والمالي والنماذج التي عرضناها دليل على ذلك.

– رغم تبني العديد من الدول لفكرة استقلالية سلطاتها النقدية إلا أن البعض يبقى معارضا لهذه الفكرة.

❖ توصيات الدراسة:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التالية:

– اتخاذ الحكومة لكل الإجراءات لضمان استقلالية البنك المركزي وعدم خضوعه لضغوط أية جهة مهما كانت مكانتها في الدولة

–الحرص على توحيد مصادر البيانات لبناء قاعدة تعبر بشكل صحيح على الواقع الاقتصادي للبلاد والتأكد من مدى مصداقية المصادر.

–ضرورة إعطاء أهمية كبيرة وكافية لمختلف الدراسات التنبؤية للظواهر الاقتصادية والاستفادة من نتائجها.

❖ أفاق الدراسة:

بعد التطرق لموضوع دراستنا سنحاول وضع بعض المواضيع التي لم يتم التطرق لها لعلها تكون محل بحث مستقبلي.

_انعكاس استقلالية البنك المركزي على مخاطر الائتمان المصرفي في الجزائر.

-علاقة استقلالية البنك لمركزي سياسة الصرف.

-نظام المدفوعات واستقلالية البنك المركزي.

-استخدام نماذج إحصائية أخرى للحصول على نتائج أدق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ **الكتب:**

1- ابرير محمد، **السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية (دراسة حالة الجزائر)**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في لعلوم الاقتصادية تخصص نقود،- مالية وبنوك، جامعة ابو بكر بلقايد(تلمسان)، 2008).

2- إكن لونيس، **السياسة النقدية ودوروها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، فرع نقود وبنوك الجزائر، 2011/2010).

3- آيت وازوزاينة، **مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري**، (رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم ، تخصص قانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016).

4- بقبق ليلى اسمهان، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية(دراسة قياسية)**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، نقود مالية وبنوك، تلمسان، 2015/2014).

5- بلوافي محمد، **اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1970-2011)**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، علوم اقتصادية، تلمسان، 2013/2012).

6- جبار بشرى، **السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي (حالة الجزائر)**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، ام البواقي، 2013/2012).

7- حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2014)**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا الطور الثالث في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، بسكرة، 2016/2015).

1- حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.

8- حمني حورية، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها (حالة الجزائر)**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية في تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/ 2006).

2- رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

9- زواري فرحات زينب، **دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية (دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2014)**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بنوك، الوادي، 2015/2014).

10- شبيرة يمينة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، نقود ومالية، بسكرة، 2016/2015).

11- شملول حسينة، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية(دراسة حالة بنك الجزائر)**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في فرع نقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001).

12- عبادي رندة، **متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية (دراسة حالة بنك الجزائر)**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص بنوك، جامعة شهيد حمه لخضر الوادي، 2015/2014).

3- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

4- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تقييميه)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

13- قشوط مبروكة، **دور استقلالية البنك المركزي في تطبيق القواعد الاحترازية دراسة حالة الجزائر الفترة (1990–2013)**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015/2014).

14- قناد اسماء، **دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي (حالة الجزائر)**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2015).

❖ **المذكرات:**

15- موسى مبارك احلام زوجة بوزيان، **الية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ضل المعايير الدولية(دراسة حالة بنك الجزائر)**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، الجزائر، 2005/2004).

16- وجدي جميلة، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية (حالة الجزائر) خلال الفترة 1990/2014**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، 2016/2015).

17- يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، الدار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

❖ **المجلات:**

1- بحوصي مجدوب، **استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 و الأمر 11/03**، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 16: 88-111، 2012.

2- م م خلف محمد حمد الجبوري، **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجربة العراقية في ضو قانون البنك المركزي العراقي رقم56 لسنة 2004**، مجلة تكريت لعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد-7/العدد-2011/23.

❖ **ملتقيات:**

1- عزوز علي، **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل إصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11- 12 مارس 2008.

❖ **المواقع الالكترونية:**

www. bank-of-algeria.com.

الـمـلاحق

الملحق رقم (1): الاستقلالية العضوية للبنك المركزي في اكبر ثماني دول

البلدان	تعيين المحافظ أو الرئيس من طرف	مدة وحماية خدمة المحافظ	مشاركة السلطات في اجتماعات مسيري البنك المركزي
الولايات المتحدة الأمريكية	رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مع تأكيد مجلس الشيوخ (le sénat) (dispersion de nomination)توزيع التعيين.	4 سنوات قابلة للتجديد/ غير قابل للتغيير.	لا
ألمانيا	رئيس الجمهورية الفدرالية معتمدا على اقتراح مقدم من طرف الحكومة وبعد الأخذ برأي المجلس المركزي للبنك.(توزيع التعيين).	8 سنوات قابلة للتجديد/ غير قابل للتغيير.	أعضاء الحكومة يمكنهم حضور مداولات المجلس المركزي للبنك لكن دون حق التصويت، ويمكنهم طلب تأجيل القرار لمدة أسبوعين لا أكثر.
المملكة المتحدة الأمريكية	التاج (الملكة) على اقتراح من الوزير الأول بعد مراجعة العميد(le chancelier de l'échiquier)	5 سنوات قابلة للتجديد/ غير قابل للتغيير.	لا
بلجيكا	الملك معتمدا على اقتراح الحكومة (عدم توزيع التعيين).	5 سنوات قابلة للتجديد/ غير قابل للتغيير.	حق الفيتو معلق من 8 باسم الدولة او الحكومة.
هولندا (الأراضي المنخفضة)	التاج (الملكة)، ويقترح مجلس الإدارة و le collége des censeurs قائمة مكونة من مترشحين في نفس الوقت (عدم توزيع التعيين).	7 سنوات قابلة للتجديد/ قابل للتغيير.	لا
فرنسا	قرار (décret) مجلس الوزراء (عدم توزيع التعيين).	غير محدودة / قابلة للتغيير.	الرقيب (le censeur) مفتش الحكومة ومراقبة يملك حق فيتو معلق.

المصدر: شلول حسينة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 199،200.

الملحق رقم (2): تطور مقابلات العرض النقدي للفترة 1991-2015

السنوات	الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
1991	24,28	158,97	325,84
1992	22,64	226,93	412,31
1993	19,61	527,83	220,24
1994	60,39	468,53	305,84
1995	26,2	401,58	565,64
1996	133,94	280,54	776,84
1997	350,3	423,65	741,28
1998	280,71	723,18	906,18
1999	174,5	847,89	1150,73
2000	776	677,47	993,73
2001	1310,74	569,72	1078,44
2002	1755,6	578,69	1266,8
2003	2342,66	423,4	1380,16
2004	3119,17	-20,59	1434,38
2005	4179,39	-939,24	1778,28
2006	5522,06	-1267,71	1905,4
2007	7415,56	-2193	2214,45
2008	10247	-3627,3	2615,5
2009	10886	-3488,9	3086,5
2010	11997	-3510,9	3268,1
2011	13922,4	-3406,6	3726,5
2012	14940,4	-3334,1	4287,6
2013	15225,16	-3235,4	5156,3
2014	15734,5	-1992,4	6504,6
2015	15375,4	567,5	7277,2

المصدر: معطيات بنك الجزائر

الملحق رقم (3): تطور الكتلة النقدية M1,M2,M3 للفترة 1991-2015

السنوات	عرض النقود M1*	العرض النقدي M2**	العرض النقدي M3***
1991	324,99	415,27	513,47
1992	369,71	515,9	634,1
1993	446,9	627,42	759,42
1994	475,83	723,51	865,41
1995	519,09	799,54	974,08
1996	589,09	915,04	1128,56
1997	671,57	1081,51	1380,47
1998	826,3	1592,39	1897,37
1999	905,18	1789,34	2124,85
2000	1048,18	2022,53	2378,23
2001	1238,6	2473,6	2580
2002	1416,4	2901,6	3011
2003	1643,4	3299,4	3429,5
2004	2165,6	3644,3	3802,6
2005	2437,6	4070,5	4346,5
2006	3177,8	4827,6	5163,4
2007	4233,6	5994,6	6373,3
2008	4505,2	6496,2	6956
2009	4371,2	6600,1	7173
2010	5638,5	8162,8	8898,2
2011	7141,7	9929,2	10963,2
2012	7681,4	11015	12364
2013	8249,8	11941,5	13242,8
2014	9576,9	13660,6	15143,9
2015	9244,4	13687,8	14932,4

المصدر: معطيات بنك الجزائر

الملحق رقم (4): تطور سعر الصرف واحتياطي العملات الأجنبية والديون الخارجية للفترة 1991–2015

السنوات	سعر الصرف	احتياطي العملات الأجنبية	الديون الخارجية
1991	18,47	1,6	27
1992	21,83	1,5	26,1
1993	23,34	1,5	29,5
1994	35,05	2,7	31,6
1995	47,74	2	31,57
1996	54,75	4,4	33,65
1997	57,71	8	31,22
1998	58,74	6,8	30,47
1999	66,64	4,4	28,32
2000	75,31	11,9	25,26
2001	77,26	17,96	22,57
2002	79,68	23,94	22,64
2003	77,37	32,11	23,35
2004	72,06	43,11	21,82
2005	73,36	56,18	17,19
2006	72,64	77,8	5,603
2007	72,66	110,18	5,606
2008	72,49	143	5,58
2009	72,73	147,2	5,68
2010	73,94	162,2	5,56
2011	76,05	182,2	4,4
2012	78,1	190,6	3,67
2013	78,15	194	3,39
2014	87,9	178,93	3,73
2015	107,13	144,13	3,02

المصدر: معطيات بنك الجزائر

الملحق رقم (5): تطور معدلات التضخم وإعادة الخصم للفترة 1991–2015

السنوات	معدل التضخم	معدل إعادة الخصم
1991	25,88	11,5
1992	31,66	11,5
1993	20,54	11,5
1994	29,04	15
1995	29,77	14
1996	18,67	13
1997	5,73	11
1998	4,95	9,5
1999	2,64	8,5
2000	0,33	6,5
2001	4,22	6
2002	1,41	5,5
2003	4,26	4,5
2004	3,96	4
2005	1,38	4
2006	2,31	4
2007	3,67	4
2008	4,86	4
2009	5,73	4
2010	3,91	4
2011	4,52	4
2012	8,89	4
2013	3,25	4
2014	2,91	4
2015	4,78	4

المصدر: معطيات بنك الجزائر

الملحق (6): تطور معدل الفائدة الاسمي والحقيقي للفترة 1991–2015

السنوات	معدل الفائدة الحقيقي	معدل الفائدة الاسمي
1991	-15,38	10,5
1992	-20,17	11,5
1993	-9,04	11,5
1994	-14,04	18,5
1995	-14,78	15
1996	-5,67	14
1997	5,27	12,5
1998	4,55	9,5
1999	5,68	8,5
2000	2,8	8,5
2001	3,4	8,5
2002	4,7	5,5
2003	5	4,5
2004	5	4
2005	5	4
2006	5	1,8
2007	5	1,8
2008	5	1,8
2009	5	1,8
2010	5	1,8
2011	5	1,8
2012	5	1,8
2013	5	1,8
2014	5	1,8
2015	5	1,8

المصدر: حاجي سامية، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الاشكال	II
قائمة الملاحق	II
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الاول:الأدبيات النظرية والتطبيقية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية	
تمهيد	05
المبحث الاول: الادبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية	06
المطلب الاول: معايير وأسباب الدعوة لاستقلالية البنك المركزي ومبرراته	06
1- تعريف استقلالية البنك المركزي	06
2- معايير استقلالية البنك المركزي ودرجة قياسه	07
3- اسباب الدعوة لاستقلالية البنك المركزي	09
4- مبررات استقلالية البنك المركزي	11
المطلب الثاني: ادوات السياسة النقدية و اثر استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية و العلاقة بينهما	12
1-تعريف السياسة النقدية	12
2- ادوات السياسة النقدية	13
3- أثر استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية	17
4- العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية	18
المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية	20
المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة	20
1-الدراسات السابقة باللغة العربية	20
2- الدراسات السابقة الاجنبية	24
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	25
1-المقارنة مع الدراسات العربية	25
2-المقارنة مع الدراسات الاجنبية	26
3-موقع الدراسة من الدراسات السابقة	27
خلاصة الفصل	28

الفصل الثاني:الدراسة الميدانية للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية	
تمهيد	30
المبحث الاول:الطريقة والادوات المعتمدة في الدراسة التطبيقية	31
المطلب الاول: الطريقة المعتمدة في الدراسة التطبيقية	31
1- تحديد متغيرات الدراسة	31
المطلب الثاني :الأدوات المستعملة في الدراسة التطبيقية	32
1-المراجع والمصادر	32
2-البرامج الإحصائية المستخدمة	32
3-المقابلة	32
المبحث الثاني :عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية لاثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية	33
المطلب الأول :عرض نتائج الدراسة التطبيقية لاثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية	33
1- تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1991-2015	33
2- تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر	34
3-العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الاحتياطي الإلزامي	36
4-العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل إعادة الخصم	37
5-العلاقة بين سعر الصرف واحتياطي العملة الأجنبية وحجم المديونية الخارجية	38
6- العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة	39
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية لاثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية	40
1-تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال 1991-2015	40
2-تحليل تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال 1991-2015	41
3-تحليل تطور العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الاحتياط الالزامي خلال 1991-2015	42
4-تحليل العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل اعادة الخصم خلال 1991-2015	43
5-تحليل تطور العلاقة بين سعر الصرف واحتياطي العملة الاجنبية وحجم المديونية الخارجية خلال 1991-2015	43
6-تحليل تطور العلاقة بين معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي خلال 1991-2015	44
خلاصة الفصل	45
الخاتمة العامة	47
قائمة المراجع	51
الملاحق	54
الفهرس	61

الملخص:

تهدف هذه دراسة إلى تسليط الضوء لموضوع اثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة (1991-2015)، وتقييم استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها على فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار، وقصد تحقيق هذه الأهداف قمنا بالاعتماد على مجموعة من التقارير لبنك الجزائر التي تحمل مختلف الإحصائيات الخاصة بمتغيرات وفترة الدراسة.

ولمعالجة إشكالية الدراسة والتوصل إلى النتائج المرغوبة قمنا باستخدام الأسلوب التحليلي، حيث قمنا ببلورة الجداول الإحصائية إلى منحنيات، فمن خلالها يمكن قياس مدى تأثير المتغير المستقل (استقلالية البنك المركزي) على المتغير التابع (السياسة النقدية).

خلصت الدراسة في الأخير إلى عدم فعالية استخدام أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة رغم صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي يعطي الاستقلالية لبنك الجزائر.

الكلمات المفتاحية: استقلالية البنك المركزي، السياسة النقدية، التضخم في الجزائر، أدوات السياسة النقدية، بنك الجزائر.

Résumé :

Cette étude sert a mettre en valeur l'effet de l'indépendance des banques centrales sur la politique financière ; l'étude de l'état du banque algérien durant les années 1991-2015 ; et l'évaluation de l'indépendance du banque central algérien et leur effet sur l'efficacité du politique financière.

A atteindre la stabilité des prix et pour atteindre ses buts on a utilisé un groupe de rapports du banque algérien qu'ils portent tout les statique des changements et durée d'étude.

Et pour traiter cette problématique et pour atteindre des résultats satisfaisants.

On a travaillé avec un style analytique ; dont lequel on a transformé les tableaux statistique en courbes , pour savoir le degrés de l'influence de l'indépendance des banques sur la politique financière.

En fin une résultat que l'utilisation des outils de la politique financière en Algérie durant la période étudiée n'est pas efficace malgré la libération du loi 90/10 qui donne l'indépendance aux banques.

Mots clés : l'indépendance du banque central, la politique financière, l'inflation en Algérie, les outils du politique financière, la banque d'Algérie.

تم بحمد الله